الجمهورية الجزائرية الدمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

جامعة برج بوعريريج

الميدان: العلوم التجارية تخصص: مالية والتجارة الدولية

مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم التجارية

الموضوع

دور آليات الاستثمار في الجزائر للحد من البطالة من فترة (2010-2019)

إعداد الطلبة: إشراف الأستاذ:

1- عبلاوي طارق سراي صالح

2- روابح منصور

الأستاذ: سراي صالح.....مشرفا

الأستاذ.....مناقشا

الاستاذ.....رئيسا

السنة الجامعية: 2020\2020

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

ملخص

تصب هذه المذكرة في إطار دراسة ظاهرة البطالة بكل أشكالها ودور الاستثمار للحد منها، وكذا إبراز ما تتكبده الحكومات الجزائرية المتعاقبة من عناء البحث عن ميكانيزمات وآليات للحد منها، سواء كانت هذه الآليات لدعم التشغيل أو لدعم الاستثمار وذلك في ظل استراتيجية النمو الاقتصادي والتوظيف الكامل ،ولكن التزايد الهائل لطالبي العمل بضع هذه البرامج والآليات مجرد حلول مؤقتة وظرفية. ففي إطار هذه الرؤية التحليلية والتقييمية لآليات الحد من ظاهرة البطالة تبقى المعادلة الصعبة من أجل ضمان منصب عمل لكل راغب وطالب وباحث عنه.

ومن خلال النتائج ،التي توصلنا إلى أن معدل البطالة يتأثر بشكل كبير بآليات الدعم ،أن الجزائر لها القدرة على أحداث استقرار في سوق الشغل من خلال إتباع استراتيجية محكمة للقضاء على مشكلة البطالة باستعمال آليات دعم مدروسة ومناصب الشغل دائمة.

الكلمات المفتاحية: البطالة، آليات دعم الاستثمار، الاقتصاد الجزائري، آليات دعم التشغيل.

Résumé :

Dans le cadre d'une stratégie d'emploi, ce mémoire a pour but d'étudier la réalité du chômage et ses conséquences en Algérie. Aussi présentes les différents dispositifs et les mécanismes d'aides d'emploi et d'investissement qui sont adoptés par le gouvernement.
Cette étude nous permet de conclue que ses dispositifs face à l'évolution du taux de chômage restent des solutions palliatives et conjoncturelles.

Même dans le cadre d'évaluations et d'analyses, les problématiques de l'emploi reste toujours posées et difficiles à traiter pour garantir un emploi à chaque individu capable de travailler.

En conclusion, le taux de chômage est influencé par les dispositifs d'aides à l'emploi et les politiques à l'investissement d'une manière générale.

L'état doit appliquer les stratégies qui ont fait leurs preuves pour diminuer le taux de chômage et crier des postes d'emplois permanents.

Mots clés : chômage, économie algérienne, dispositifs d'aides d'emploi, dispositifs d'aides d'investissement.

شكر وتقدير

الحمد والشكر لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله نتقدم بجزيل الشكر لأستاذنا الفاضل سراي صالح الذي اشرف على دراستنا وأعننا بنصائحه وإرشاداته القيمة.

كما نتقدم بشكرنا على من لم يبخل علينا بالملاحظات والنصائح والتحفيزات سواء كانت مادية أو معنوية لإتمام هذا العمل.

كما لا ننسى أساتذتنا الكرام وإطارات كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة محمد البشير الإبراهيمي – برج بوعريريج – فلكم جزيل الشكر و الامتنان بأسمى المعاني.

إهـــــــــــــــــداء

قال تعالى :" قال الله تعالى:" رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ"

فالحمد لك حتى ترضى والحمد لك إذا رضيت والحمد لك بعد الرضا أن وفقتني لإتمام هذا العمل المتواضع الذي أهدي ثمرته إلى الشمعة التي أنارت دربي وفتحت لي أبواب العلم والمعرفة، وأسأل الله أن يحفظها و يرعاها، أمي العزيزة.

والى من ناضل من أجلي لأرتاح وهيأ لي أسباب النجاح والذي سعى جاهدا إلى تربيتي وتعليمي أبي العزيز أسأل الله أن يحفظه ويرعاه .

إلى النجوم التي أهتدي بها وأسعد برؤيتهم إخوتي ماسينيسا و زياد كل باسمه . إلى جدتي أطال الله في عمرها إلى أعمامي وأبنائهم وعماتي وأخوالي وخالاتي وكل من تجمعني بهم صلة الرحم والقرابة.

إلى أصدقائي والى زملائي في الدراسة والى زملائي الذين اشتركنا في العمل والى كل من أحببه قلبي ولم تسعه صفحتي.

عبلاوي طارق

إهـــــــــــــــــداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام علي أشرف المرسلين سيدنا محمد عليه ازكى الصلاة والتسليم.

أهدي ثمرة جهدي هذا الي أغلى ما في وجودي إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله ورعاهما وأطال الله في عمرهما .

والى إخواني وأخواتي وكل أقاربي صغيرها وكبيرها وكل من يعرفني

إلى كل من قدم يد المساعدة من قريب أو من بعيد

إلى رمز الصداقة وحسن العلاقة زملاء الدراسة

إلى من هم انطلاقة الماضي وعون الحاضر وسند المستقبل

إلى من مد يد المساعدة وساهم معي في تذليل ما واجهت من صعوبات

إلى كل الذين وسعهم قلبي ولم تسعهم هذه السطور لذكرهم

يا رب إذا أعطيتني نجاحا فلا تأخذ تواضعي، وإذا أعطيتني تواضعا فلا تأخذ اعتزازي بكرامتي، يارب لا تجعلني أصاب بالغرور إذا نجحت ولا باليأس إذا فشلت

وما توفيقي إلا بالله

روابح منصور

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

مقدمة

الفصل الأول: أساسيات حول الاستثمار

تمهيد

المبحث الأول: ماهية الاستثمار

المبحث الثاني : المناخ الاستثماري

المبحث الثالث: المقومات الأساسية للاستثمار

خلاصة الفصل

الفصل الثاني: واقع البطالة في الجزائر

تمهيد

المبحث الأول: واقع البطالة في الجزائر

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

خلاصة الفصل

الفصل الثالث دراسة قياسية لأثر الاستثمار للحد من البطالة في الجزائر

تمهيد الفصل

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستعملة

المبحث الثاني: عرض النتائج ومناقشتها

خلاصة الفصل

الخاتمة

قائمة الجداول

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تطور معدل البطالة في الجزائر من 2010-2019	52
02	تطور قيم الاستثمار في الجزائر من 2010-2019	54
03	يوضح حدود وقوة معامل الارتباط	59
04	نموذج الانحدار بين الاستثمار ومعدل البطالة	61
05	معامل الارتباط	63

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	أهداف الاستثمار	13
02	تطورات معدلات البطالة في الجزائر خلال فترة (2010-2019)	53
03	تطورات قيمة الاستثمار في الجزائر خلال فترة (2010-2019)	54
04	علاقة بين نسبة البطالة والاستثمار في الجزائر خلال فترة (2010-2019)	56

مقدمة عامة

مقدمة عامة:

تحتاج التنمية الاقتصادية في أية دولة، خاصة الدول النامية إلى رؤوس أموال ضخمة لإعادة بعث اقتصادها عن طريق حركة رؤوس الأموال ممثلة في الاستثمارات، لاسيما في عصرنا الحالي(أي عصر العولمة)الذي يتميز بالانفتاح الاقتصادي وهيمنة الشركات المتعددة الجنسيات على أسواق السلع والخدمات، ويعتبر الاستثمار أحد أهم أشكال هذه الأموال، ومما لاشك فيه أن الاستثمار له دوافع مختلفة التي تدفع الدول النامية إلى تحقيق الأغراض التي تخص تنميتها.

وتعتبر البطالة من أكثر المشاكل الاقتصادية والاجتماعية تهديدا لاستقرار المجتمعات بوجه عام والمجتمعات النامية بشكل خاص، حيث نجد الكثير من الدول تعاني منها والتي تتزايد مع تزايد الكثافة السكانية، مما يؤدي حتما إلى زيادة في الطلب على الشغل، وهذه الظاهرة تنعكس على المجتمعات وتطل عليها في شكل جرائم بأنواعها وفي شكل اضطرابات نفسية وعصبية على العاطلين، وما إلى ذلك من مشاكل اجتماعية بين الأسر تصل إلى حالة التفكك والانفصال، ولهذا فإن معظم الدول النامية تلجأ إلى وضع سياسات فعالة لجلب الاستثمارات، وذلك من خلال تحسين مناخ الاستثمار الذي يعتبر شيئا هاما يراعيه المستثمر، تجنبا للمخاطر التي تؤثر على نشاطه إضافة إلى تقديم الحوافز والامتيازات اللازمة لاستقطابها لما يكتسبه الاستثمار من أهمية كبيرة.

وبما أن الجزائر أحد الدول النامية التي تعاني من مشكلة البطالة فهي تسعى جاهدة لخلق وظائف جديدة والحد من هذه المشكلة وتدريب العمالة الوطنية، فحاولت تشجيع الاستثمار خاصة مع انفتاحها على اقتصاد السوق، وذلك من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية ورفع من مستوى المعيشة وكسب مقومات وإمكانيات تمكنها من مواجهة المنافسة العالمية هذا من جهة، ومن أجل تحقيق نتائج في مجال توفير فرص العمل والحد من البطالة هذا من جهة أخرى، ولهذا فقد قامت بإتباع سياسات اقتصادية وقانونية واستخدام العديد من الآليات وكذا الحوافز والامتيازات لغرض تشجيع الاستثمار.

وعلى ضوء ما تقدم تتمثل إشكالية هذه الدراسة في:

ما هي الآليات المسطرة لتشجيع الاستثمار للحد من البطالة في الجزائر، خلال الفترة(2010–2019) ؟

هذا التساؤل يقودنا إلى طرح مجموعة من الأسئلة تستدعي اهتماما خاصا و هي:

– ما هي الإمكانيات الخاصة للجزائر التي تساعد على خلق مناخ مناسب للاستثمار؟

– ما هي أهم المؤسسات المستحدثة المعتمدة من طرف الدولة لتشجيع و ترقية الاستثمار في الجزائر ؟

– ما هي الآليات والوسائل التي من شأنها أن تساهم في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وتساعد على خلق بيئة تنافسية لمناخ الاستثمار ؟

فروض الدراسة:

للإجابة على التساؤلات المطروحة وإشكالية البحث، وساحة النقاش بصفة عامة، فإننا انطلقنا من الفرضيات التالية:

– تسعى الدولة لتوفير مناخ الاستثمار الملائم، إلا أنها مازالت دون المستوى و الحجم المطلوب، لتطوير وتنمية الاستثمار إلى المستوى المرغوب.

– قامت الدولة الجزائرية باستحداث بعض المؤسسات لدعم وترقية الاستثمار الا أنها لم تحقق المستوى المطلوب.

– تعاني الجزائر كغيرها من الدول النامية من ركود الاستثمارات، ومن ثم البحث عن سبل بعثها وتنشيطها من خلال الحوافز والآليات الممنوحة للمستثمرين، وهذا ما يعطي المبرر للقوانين والتشريعات المتعددة الواردة في هذا المجال.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في النقاط التالية:

– أهمية الاستثمار ودوره في اقتصاديات البلدان النامية مثل التقليل من البطالة والحد من الفقر وغيرها .

– تعريف المستثمرين الأجانب والمحليين بمناخ الاستثمار في الجزائر، خاصة في ظل التغيرات الاقتصادية الدولية الراهنة.

– تحسين صورة الجزائر على الصعيد الدولي وضمن المؤشرات الاقتصادية العالمية.

ويعد الاستثمار اليوم الشغل الشاغل لرجال السياسة والاقتصاد، ومجال اهتمام الباحثين والجامعيين، وانشغال رجال الأعمال والمتعاملين الاقتصاديين والبنوك والهيئات المالية... الخ من المهتمين بقضايا الاستثمار.

دوافع اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب ومبررات أدت بنا لاختيار هذا الموضوع من بينها:

– إن الاستثمار يعتبر موضوع الساعة بالنسبة للجزائر التي تعيش مرحلة التحولات الاقتصادية وإقدامها على الانفتاح على الاستثمارات، والتوجه نحو اقتصاد السوق .

إذ أنها عقدت اتفاقيات دولية حديثة مع الدول الأجنبية مرتبطة بترقية وتدعيم الاستثمار، وبالتالي فإن موضوع الاستثمار يشكل حيزا كبيرا من السياسة الاقتصادية في إطار الإصلاحات الاقتصادية.

– تشكل الاستثمارات محور اهتمام الكثير من رجال الأعمال وأصحاب رؤوس الأموال والحكومات في العديد من دول العالم، وخاصة الدول النامية التي تسعى لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية وتوطينها، ونظرا لهذه المكانة التي يحتلها الاستثمار في تفكير واهتمام هؤلاء فإنه جدير بالإثراء والمناقشة والبحث لإضفاء نوع من التحسين والتطوير والتنمية في مجالاته، وكذا إعطاء نوع من التجديد عليه.

– قلة الرسائل والبحوث الجامعية، التي تناولت هذا الموضوع في الجزائر، وإن وجدت فهي لم تربط موضوع الاستثمارات بالمؤشرات العالمية.

– ميولنا الشخصي لدراسة وتحليل هذا الموضوع الذي يشكل أهم مجالات الدراسة في العصر.

– يعتبر من المواضيع الحيوية والمهمة في مظاهرها، والمعقدة في دراستها.

أهداف الدراسة:

– تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر، ووضع استراتيجية لمناخ استثماري ملائم، ينافس الدول في اجتذاب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية، وإيجاد تقارب بين أهداف وسياسة كل من المستثمر والدولة المضيفة (الجزائر).

– دراسة بعض المكونات البارزة لمناخ الاستثمار في الجزائر، وذلك بدراسة وتحليل هذه المكونات من حوافز ممنوحة للمستثمرين، وتسهيلات، وخدمات، وآليات أخرى متعددة تشكل في مجموعها سمات مناخ الاستثمار في البلد.

– عرض وتقديم الإطار النظري لمفهوم البطالة، من خلال ما تناوله المفكرون الاقتصاديون وتسليط على مجالات التي من خلالها تتناقص معدلات البطالة.

– الوقوف عند واقع آليات دعم الاستثمار التي اعتمدتها الجزائر.

– الكشف على المسببات والعوامل التي تعرقل نمو وتطور الاستثمارات في الجزائر، وعوامل وآليات تصحيحها، والكشف عن السبل التي من خلالها يتم تطوير وتنمية الاستثمار المحلي، ويزيد من نصيب الجزائر.

منهج الدراسة و الأدوات المستعملة:

للإجابة على التساؤلات وإثبات أو نفي الفرضيات وتحليل النقاط المدرجة في البحث، ونظرا للجوانب العديدة التي يحتويها البحث فإننا اعتمدنا في الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي من خلاله تحليل تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2010-2019)، أما الأدوات المستعملة تتمثل في:

– المسح المكتبي والغرض منه الوقوف على ما تناولته المراجع والمصادر العربية والأجنبية القديم منها والجديد في هذا الموضوع، وكذا المجلات والمقالات والملتقيات والدراسات السابقة بالإضافة إلى مواقع الانترنت.

– القوانين والتشريعات المتعلقة بمجال الاستثمارات.

– الاستعانة بالإحصاءات والتقارير المتعلقة بموضوع البحث.

– المنهج الكمي القياسي: سنحاول من خلاله تطبيق نموذج القياسي.

حدود الدراسة:

سنركز في دراستنا هذه على آليات تشجيع وتطوير الاستثمار، وخاصة الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر في الجزائر، طيلة فترة الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الجزائر مع مطلع سنة 2010 إلى 2019.

وذلك حتى نتمكن من معرفة مدى تطور الاستثمار وترقيته في الجزائر، وكشف العراقيل والمعيقات التي وقفت حاجزا أمام تجسيد وتفعيل سياسة الاستثمار التي انتهجتها الجزائر خلال عهد الإصلاح، والوصول إلى الآليات الواجب إدخالها على هذه السياسة حتى تنجح وتتجسد في الميدان وتنعكس بالتالي بالإيجاب على جميع مجالات اقتصاد البلاد.

خطة وهيكل الدراسة:

من أجل الوصول إلى الإجابة على الإشكالية المطروحة لهذه الدراسة قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاثة فصول ومقدمة وخاتمة.

حيث نتطرق في الفصل الأول إلى أساسيات الاستثمار، متناولين في المبحث الأول ماهية الاستثمار الذي خص بالتعريف والمبادئ والأنواع والأهداف غيرهما، أما المبحث الثاني فقد تناولنا فيه المناخ الاستثماري، أما فيما يخص المبحث الثالث فهو عبارة عن عرض للمقومات الأساسية للاستثمار.

أما الفصل الثاني فقد خصصناه لدراسة واقع البطالة في الجزائر، حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى أهم دراسة النظرية للبطالة في الجزائر، وفي المبحث الثاني تطرقنا إلى أهم الدراسات السابقة الخاصة بالموضوع من خلال ذكر المذكرات وكذا الملتقيات.

أما الفصل الثالث فتطرنا إلى، دراسة التحليلية لكلا من الاستثمار والبطالة تم تقسيمه على النحو التالي:

تم تقسيم الفصل إلى مبحثين، الأول بعنوان الطريقة والأدوات المستعملة، أما المبحث الثاني عرض النتائج ومناقشتها. وفي النهاية نجد خاتمة عامة التي تتضمن نتائج الدراسة، الاقتراحات و التوصيات وآفاق الدراسة.

صعوبات الدراسة:

من أهم الصعوبات التي واجهتنا عند إعداد هذا البحث نذكر ما يلي:

– عدم توفر المعطيات والمعلومات الإحصائية المتعلقة بحجم ومنبع الاستثمارات، وكذا قدمها(قدم سنوات الإحصاء).

– قلة المراجع المتخصصة والمتعلقة بموضوع البحث، خاصة الكتب العلمية التي تعتبر الزاد الحقيقي لكل بحث علمي، وهذه القلة في المراجع المتخصصة مردها بالدرجة الأولى إلى حداثة التجربة الجزائرية مع الإصلاحات، وتشجيع الاستثمار.

– تم تعويض هذا النقص بدراسات الأساتذة والدكاترة، والملتقيات، وكذا رسائل الدكتوراه ومذكرات الماجستير والليسانس.

– تخفض بعض الهيئات والوكالات المرتبطة بالاستثمار حول إمدادنا بالمعطيات والتقارير الخاصة بالاستثمار بداعي السرية.

الفصل الأول

أساسيات حول الاستثمار

الفصل الأول: أساسيات حول الاستثمار

تمهيد:

إن المشكلة الاقتصادية التي تواجه غالبية الدول النامية – في رأي الكثير من الاقتصاديين – هي مشكلة انخفاض حجم الاستثمارات بها إذ يشكل الاستثمار أحد المتغيرات المؤثرة علي تطور البلدان ونموها، حيث يعتبر الاستثمار حجر الزاوية في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية باعتباره الدافع الأساسي للنمو و ذلك علي ضوء تلك التجارب الناجحة التي جنت ثمارها في الدول المتقدمة وبعض الدول النامية حيث أن الاستثمار يساهم في زيادة الناتج الداخلي وتوفير مواد أولية إضافية مكملة للادخار الوطني وللموارد القابلة للاستثمار داخل كل بلد وكذا يساهم في نقل التقنيات الجديدة و المهارات العالمية وأساليب الإدارة الحديثة كما تساعد على استخدام شبكة التوزيع الدولية.

ولهذا تسعى الجزائر كمختلف الدول باختلاف أنظمتها و نسب تطورها لإنجاز أكبر قدر ممكن من الاستثمارات التي تعد أول مصدر للتنمية خاصة بالنسبة للدول النامية، ومنه لابد من تحديد مفهوم الاستثمار ومختلف الأساليب و الأسباب التي تؤدي للاستثمار خاصة في الدول النامية على غرار الجزائر لما لها من الخصائص والمميزات لتحقيق الأهداف المرجوة منه.

و سنتطرق في هذا الفصل إلى الجوانب الأساسية للاستثمار حيث تم تقسيمه إلى أربعة مباحث تحتوي على ماهية الاستثمار، تحديد طبيعة الاستثمار و المقومات الأساسية للاستثمار.

المبحث الأول: ماهية الاستثمار

لقد أصبحت كل الدول دون تمييز تنظر إلى الاستثمار على أنه حتمية و أداة لتلبية المتطلبات الضرورية للبلدان، و عنصر حساس و أداة فعالة للنهوض بالاقتصاد، بما يحققه من زيادة في الطاقة الإنتاجية واستغلال للموارد البشرية، إلا أن إدارة و توجيه الاستثمارات الوجهة الضرورية، لخدمة التنمية الاقتصادية تعد الأهم، لأن الكثير من الدول النامية وجدت نفسها تستثمر في أنشطة و مجالات لم تحقق مفعولها، لذلك يجب تحديد الشروط و تهيئة الظروف الملائمة للاستثمار، حتى يكون فعلا و في خدمة الاقتصاد على النحو المرغوب فيه، و عليه نتطرق إلى مفهوم الاستثمار، مبادئه و خصائصه، و كذلك علاقة الاستثمار بالادخار و التمويل.....إلخ.

المطلب الأول: ماهية الاستثمار

الفرع الأول: مفهوم الاستثمار

كلمة استثمار من المصطلحات الشائعة الاستعمال من طرف المفكرين والاقتصاديين وغيرهم لذلك كثرت التعاريف بخصوصه و تعددت، وكلمة استثمار ترتبط بثلاثة مفاهيم اقتصادية تنحصر في التضحية، الحرمان و الانتظار.

لذلك فالاستثمار يعني التضحية بإنفاق مالي معين الآن في مقابل عائد متوقع حدوثه في المستقبل وبذلك يصبح هذا العائد المتوقع ممثلا بثمن التضحية و الحرمان و الانتظار طيلة فترة الاستثمار[1].

وهناك العديد من التعريفات للاستثمار نذكر منها ما يلي:

يعرف الاستثمار في اللغة على أنه: "الثمر حمل الشجر، و أنواع المال و الولد و الثمر و المال المثمر، و ثمّر ماله أي نماه، و يقال ثمر الله ملك أي كثره، و أثمر الرجل كثر ماله"[2].

---

[1] الزين منصوري،" **آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود و مالية، جامعة الجزائر، 2006، ص20.

[2] عمار صايفي، "**محددات الاستثمار المحفظي و آثاره على أسواق الأوراق المالية**" ، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2009/2008، ص43.

عرفه كينز (**Keynz**): " الاستثمار هو تلك الأموال المخصصة لإنتاج الآلات والمعدات والمباني، وما شابه ذلك و الأموال المخصصة لزيادة المخزون"[1].

أما دومار(**Domar**): فعرفه" الاستثمار هو العمل على زيادة الطاقة الإنتاجية من ناحية، والزيادة في الدخل من ناحية أخرى، مما يتسبب بزيادة نمو الاقتصاد القومي"[2].

أما قيتن(**Guitton**):" الاستثمار هو تزايد مكونات الطاقة لمتاحة أي هو تقبل تضحية الحاضر لتحسين المستقبل"[3].

أما ماس(**MASS**): فعرفه "الاستثمار يرمز في آن واحد إلى العملية ونتيجتها ، إذا قرار الاستثمار والمنتوج الذي خصه الاستثمار"[4].

و هناك تعاريف أخرى كما يلي:

– عرفه الدكتور طلال كداوي بأنه: "هو الإضافة إلى الطاقة الإنتاجية أو الإضافة إلى رأس المال"[5].

– أما مروان شموط فقد عرفه بأنه: "التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة معينة لفترة معينة من الزمن قد تطول أو تقصر وربطها بأصل أو أكثر من الأصول التي يحتفظ بها لتلك الفترة الزمنية بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية"[6].

---

[1] عمر صخري،" **الاقتصاد الكلي**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص66.

[2] ناظم محمد نوري الشمري ،" **أساسيات الاستثمار العيني والمالي**"، دار وائل للطباعة والنشر، ط1، عمان، الأردن، 1999، ص88.

[3] الزين منصوري، **مرجع سابق**، ص20.

[4] بلال بوجمعة،" **تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وافاقها في ظل اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية –حالة الجزائر–**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان،2007، ص19.

[5] طلال كداوي، " **تقييم القرارات الاستثمارية** "، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، 2008،ص 17.

[6] مروان شموط وكنجو عبود كنجو ،"**أسس الاستثمار**"، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، ط2، مصر، 2010، ص6.

ويمكن إعطاء تعريف للاستثمار حسبما يلي:

أولا– التعريف الاقتصادي للاستثمار :

1-يمكن تعريف الاستثمار بأنه:" استخدام المدخرات في تكوين الاستثمارات أو الطاقة الإنتاجية الجديدة، اللازمة لعمليات إنتاج سلع وخدمات، والمحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة أو تجديدها[1].

2– هو التخلي على مواد اليوم للحصول على إرادات أكبر من التكلفة الأولى وهو يأخذ بعين الاعتبار ثلاث عناصر هي:

- الزمن .
- مرد ودية وفعالية العملية.
- الخطر المرتبط بالمستقبل.

3– يعرف الاستثمار من الناحية الاقتصادية على أنه عبارة عن تلك الأموال التي تدفعها المؤسسة حاليا بهدف الحصول على إيرادات تمكنها من تحقيق أرباح مستقبلا.

ثانيا– التعريف المالي للاستثمار:

1– يعرف على أنه اكتساب الموجودات المالية، ويصبح الاستثمار في هذا المعنى هو التوظيف المالي في الأوراق و الأدوات المالية المختلفة من أسهم و ودائع....الخ.

2– يقصد به مجموعة التكاليف التي تعود بالأرباح و الإيرادات خلال فترة زمنية معينة طويلة الأجل، أين يكون تسديد التكلفة الكلية وتغطيتها، ويمكن صياغته من هذه التعارف، بأن الاستثمار هو نوع من الاتفاقات وهو إنفاق أصول يتوقع منها تحديد عائد على المدى الطويل.

3– يعرف الاستثمار من الناحية المالية بأنه: "التعامل بالأموال للحصول على الأرباح، وذلك بالتخلي عنها في لحظة زمنية معينة ، ولفترة زمنية محددة، بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوض عن القيمة الحالية، للأموال المستثمرة وتعوض عن عامل المخاطرة الموافق للمستقبل".

---

[2] بلال بوجمعة، **مرجع سابق**، ص 3.

ثالثا– التعريف المحاسبي للاستثمار:

تمثل الاستثمارات مجموع الممتلكات و القيم الدائمة المادية و المعنوية المنشأة أو المشترات من طرف المؤسسة، الهدف ليس بيعها أو تحويلها ولكن استعمالها كوسائل دائمة الاستغلال بحسب العمر الإنتاجي لها، وتتمثل في الصنف الثاني من المخطط الوطني للمحاسبة.

الفرع الثاني: مبادئ وخصائص الاستثمار

أولا– مبادئ الاستثمار:

حتى يتوصل المستثمر إلى الاختيار بين البدائل الاستثمارية المتاحة لابد من مراعاة مجموعة من المبادئ العامة وهي:

1– مبدأ الاختيار: نظرا لتعداد المشاريع الاستثمارية واختلاف درجة مخاطرها، فإن المستثمر الرشيد دائما يبحث عن الفرص الاستثمارية بناء على ما لديه من مدخرات، بحيث يقوم باختيار هذه الفرص أو البدائل المتاحة مراعيا في ذلك ما يلي:

– يحصر البدائل المتاحة ويحددها.

– يحلل البدائل المتاحة أي يقوم بالتحليل الاستثماري.

– يوازي بين البدائل في ضوء نتائج التحليل.

2– مبدأ المقارنة: وهناك يقوم المستثمر بالمفاضلة بين البدائل الاستثمارية المتاحة للاختيار المناسب و تتم هذه المقارنة بالاستعانة بالتحليل الأساسي أو الجوهري لكل بديل متاح، ومقارنة نتائج هذا التحليل لاختيار البديل الأفضل والمناسب للمستثمر حسب وجهة المستثمر و كذا مبدأ الملائمة.

3– مبدأ الملائمة: بعد الاختيار بين المجالات الاستثمارية وأدواتها ، وما يلائم رغبات وميول المستثمر وكذا دخله وحالاته الاجتماعية، يطبق هذا المبدأ بناء على هذه الرغبات والميول حيث لكل مستثمر نمط تفضيل يحدد درجة اهتمامه بالعناصر الأساسية لقراره، والتي يكشفها التحليل الفني والأساسي وهي:

– معدل العائد على الاستثمار.

– درجة المخاطر التي يتصف بها الاستثمار.

– مستوي السيولة التي يتمتع بها كل من المستثمر وأدوات الاستثمار.

4– مبدأ التنويع: وهنا يلجأ المستثمرون إلى تنويع استثماراتهم وهذا للحد والتقليل من درجة المخاطر الاستثمارية التي يتعرضون لها، غير أن المبدأ ليس مطلقا نظرا للعقبات والقيود التي يتعرض لها المستثمرون، مما يصعب عليهم انتهاج وتطبيق هذا المبدأ على أرض الواقع.

ثانيا– خصائص الاستثمار: يتميز الاستثمار بجملة من الخصائص هي كالآتي[1]:

1– تكاليف الاستثمار: وهي كل المبالغ التي يتم إنفاقها للحصول على الاستثمار، وتشمل كافة المصاريف اللازمة لإنشاء المشروع الاستثماري حيث تنقسم إلى نوعين:

أ– التكاليف الاستثمارية: وهي تلك المصاريف اللازمة لإنشاء المشروع والتي تنفق مع بداية المشروع إلى أن يحقق هذا الأخير تدفقات نقدية، وتتمثل في تكاليف الأصول الثابتة، أي كل النفقات المتعلقة بشراء الأصول الثابتة من أراضي ، معدات ، مباني ، آلات ، والتي تمثل الجزء الأكبر من تكلفة المشروع .

بالإضافة إلى تكاليف متعلقة بالدراسات التمهيدية، أي كل النفقات التي تتدفق قبل انطلاق المشروع مثل مصاريف التصميمات، الرسوم الهندسية، وهذا إلى جانب مجموعة من التكاليف مثل : تكاليف التجارب و تكاليف إجراء الدورات التدريبية .

ب – تكاليف التشغيل: تدمج تكاليف التشغيل في المرحلة الثانية للاستثمار، وهي مرحلة التشغيل وذلك بعد إقامته ووضعه في حالة صالحة لمباشرة العمل، فتظهر مجموعة جديدة من التكاليف اللازمة، لاستغلال طاقات المشروع المتاحة في العملية الإنتاجية، من جملة هذه التكاليف نذكر: النقل، التأمين، مصاريف المستخدمين والأجور، مصاريف المواد اللازمة للعملية الإنتاجية... إلخ.

2– التدفقات النقدية: وهي كل المبالغ المالية المنتظر تحقيقها في المستقبل على مدى حياة الاستثمار، ولا تحسب هذه التدفقات إلا بعد خصم كل المستحقات على الاستثمار مثل الضرائب والرسوم والمستحقات الأخرى.

[1] زياد رمضان، "**مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي**"، الطبعة الثالثة دار وائل للنشر، 2005، ص 39.

3- مدة حياة المشروع: و هي المدة المقدرة لبقاء الاستثمار في حالة عطاء جيد ذي تدفق نقدي موجب، و يمكن الاستناد في تحديد مدة حياة الاستثمار على مدة الحياة المادية لمختلف الوسائل أو التركيز على دورة حياة المنتوج و بالتالي على مدة الحياة الاقتصادية للمشروع.

4- القيمة المتبقية: عند نهاية مدة الحياة المتوقعة للاستثمار، نقوم بتقدير القيمة المتبقية له، بحيث يمثل الجزء الذي لم يستهلك من التكلفة الأولية، وتعتبر هذه القيمة المتبقية، إيرادا إضافيا بالنسبة للمؤسسة وبالتالي يضاف إلى تدفقات الدخل للسنة الأخيرة للاستغلال.

المطلب الثالث: أنواع وأهداف الاستثمار

إن تحديد طبيعة الاستثمار يعد أحد الخطوات المهمة التي يمكن من خلالها الإحاطة أكثر بهذا المجال وتحديد طبيعة الاستثمار يكون بعدة عناصر مهمة مثل أنواعه والعوامل المحددة له وغيرها.

الفرع الأول: أنواع الاستثمار الأجنبي

للاستثمار الأجنبي يتخذ أشكال متعددة منها سنحاول التطرق في هذا المطلب إلى الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي الغير مباشر.

أولا-الاستثمار الأجنبي المباشر

مفهومه: هو تملك المستثمر الأجنبي لجزء أو كلا لاستثمارات في مشروع معين سواء كان إنشاء مشاريع جديدة أو القيام بتوسيع مشروعات قائمة هذا بالإضافة إلى حقه في إدارة المشروع والرقابة عليه مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك وذلك من خلال المشارك في مجالس إدارة الشركات (الرئيسية أو التابعة) أو السيطرة الكاملة على المشروع.

أو هو الاستثمار الذي يساهم في زيادة رؤوس الأموال الأجنبية والتنمية التكنولوجية أو خلق فرص جديدة للعمل وتحسين ميزان المدفوعات[1].

[1] أميرة حسب الله محمد، «محددات **الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر**"، ص17ص41.

ثانيا–الاستثمار الأجنبي الغير مباشر

مفهومه: هو الاستثمار في الأوراق المالية من الأسهم والسندات بهدف تحقيق معدل عائد معين دون الحق في ممارسة أي نوع من الرقابة أو المشاركة في إدارة مشروع استثماري وعليه لا يكون المستثمر الأجنبي مالكا لكل أو جزء من المشروع وهي تتخذ عدة أشكال منها: عقود التراخيص، عقود التسويق، عقود إدارة عقود تسليم المشروعات مع الإنتاج، عقود أو اتفاقيات الوكالة[1].

الفرع الثاني: أهداف الاستثمار

لقد اختلف المفكرين الاقتصاديين حول تحديد أهدف الاستثمار فمنهم من يحدد الأهداف على الشكل الآتي[2]:

أولا– أهداف الاستثمار على الصعيد العام:

– تقديم خدمة معينة للجمهور.

– تنمية قطاع معين من القطاعات الاقتصادية.

– مكافحة البطالة.

– محاربة الفقر ورفع مستوى المعيشة .

– تحسين وضع ميزان المدفوعات.

ثانيا– أهداف الاستثمار على الصعيد الخاص :

1– المحافظة على رأس المال المستثمر: إن ثمة مقولة يتداولها عامة الناس تقول بأن (صاحب المال جبان) بمعنى أن صاحب المال يخاف على أمواله، فهو يريد أن تبقى أمواله بدون نقصان، قد تبدو هذه المقولة على درجة من البساطة إلا أن فيها الكثير من المصداقية.

[2] عبد السلام أبوقحف، "**اقتصاديات الاستثمار الدولي**"،الطبعة6، الاسكندرية ص21

[1] مروان شموط و كنجو عبود كنجو، **مرجع سابق**، ص 12-15.

فلا شك في أن كل مستثمر يهتم بالحفاظ على رأس ماله بالدرجة الأولى، فهو يسعى إلى عدم تبديد ثروته ولهذا فانه يحاول أن يوجه استثماراته وفقا لذلك.

2-تحقيق أقصى عائد ممكن: يمثل الربح أهم الدوافع التي تدفع بالمستثمر للتخلي عن أمواله ووضعها في حوزة أشخاص آخرين قد يكونون بنكا أو مصنعا أو مزرعة أو....الخ.

ولا شك في أن العائد الذي يحصل عليه المستثمر يشكل احد أهم المعايير التي يتخذ بموجبها المستثمر قراره في الاستثمار في مشروع دون آخر، أي أن المشروع الذي يحقق له أكبر قدر ممكن من الأرباح هو المشروع المفضل للمستثمر، وعلى هذا يتم ترتيب بدائل الاستثمار وفقا لمقدار العائد الناجم عن كل نوع من هذه البدائل .

3- تعظيم القيمة السوقية للأسهم: يعد هدف تعظيم القيمة السوقية للأسهم من المعايير الهامة في الحكم على أداء المنشآت والشركات المساهمة، ذلك لأن ارتفاع القيمة السوقية لأسهم المنشأة يشير إلى نجاح هذه المنشأة في السوق و نجاح الإدارة القائمة على هذه المنشأة.

و يقصد بهذا الهدف أن يزداد الفرق بين القيمة الاسمية للأسهم العادية وقيمتها في السوق عند البيع، فمن المعلوم أن المنشآت تصدر لدى تأسيسها أسهما بقيمة منخفضة ثم تبدأ عملها، ومع تطور نشاط المنشأة ونجاحها في أعمالها تزداد أرباح هذه المنشأة.

ونتيجة لبدء الإفصاح وإعلان المنشأة عن نتائجها وإطلاع الجمهور على ذلك، يتهافت العديد من المستثمرين على شراء أسهم هذه المنشأة، وهذا يعني من جهة أخرى زيادة الطلب على هذه الأسهم مما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها، وهنا يحقق ملاك المنشأة والمساهمين الذين اكتتبوا في أسهم المنشأة عند التأسيس أرباحا رأسمالية من جراء ذلك .

4- تحقيق السيولة: يقصد بتحقيق السيولة للمستثمر أن يتوفر بحوزته نقدية جاهزة للدفع عند اللزوم، وإذا تعمقنا أكثر في حالة الاستثمار والحديث عن مشروع ما فإن السيولة لهذا المشروع هي قدرته على الدفع أو قدرته على سداد الالتزامات المترتبة عليه في وقت استحقاقها أو قدرته على تحويل ما بحوزته من أصول إلى نقدية بدون خسارة من أجل تجنب المشاكل الناجمة عن عدم السداد .

ويختلف العديد من الاقتصاديين حول مفهوم السيولة فيما إذا كانت تمثل هدفا أم وسيلة لتحقيق الهدف أم أنها قيد على تحقيق الأهداف المتمثلة في تحقيق الأرباح وتعظيم ثروة الملاك وتعظيم القيمة السوقية للمنشأة.

شكل رقم (1): أهداف الاستثمار

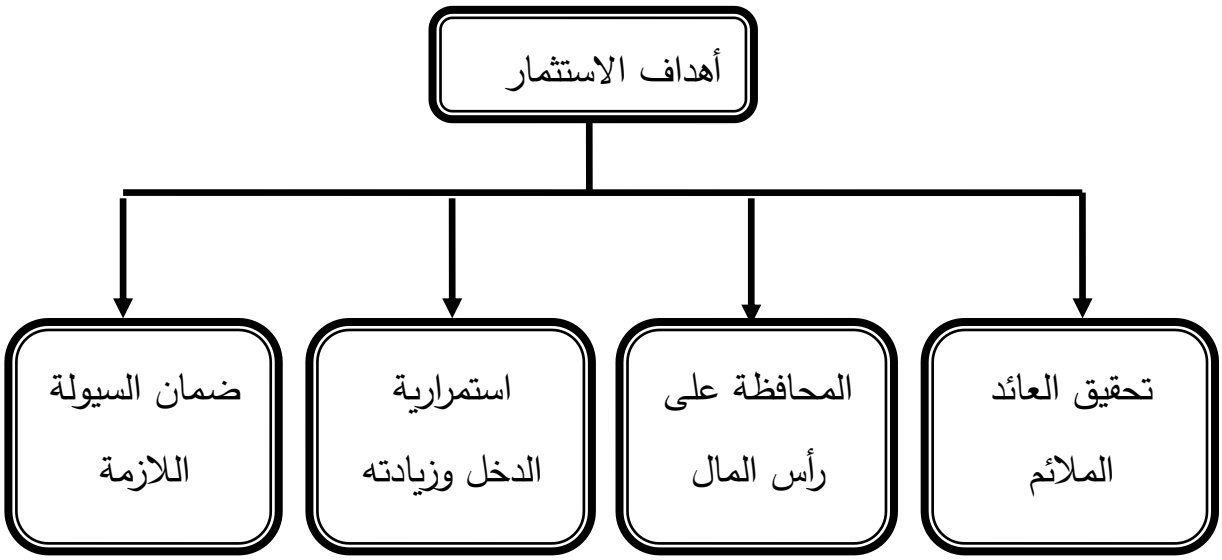

المصدر: مروان شموط وكنجو عبود كنجو ،"**أسس الاستثمار**"، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، ط2، مصر، 2010، ص16.

كما يمكن تحديد أهداف الاستثمار على النحو الأتي[1]:

أولا– الأهداف الاقتصادية: و تتمثل فيما يلي :

– زيادة الإنتاج السلعي والخدمي الممكن تسويقه بفاعلية، وبالتالي تحقيق دخول مناسبة لعوامل الإنتاج فضلا عن زيادة الدخل الوطني .

– زيادة قدرة الاقتصاد الوطني على تشغيل عامل الإنتاج، وإيجاد فرص التوظيف من القوى العاملة ورأس المال والأرض والإدارة، بالشكل الذي يقضي على البطالة في كافة صورها وأشكالها .

– تعظيم الربح لأنه الهدف الذي يسعى المشروع لتحقيقه.

[1] ادم مهدي محمد، « **الدليل لدراسات الجدوى الاقتصادية**"، الشركة العالمية للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 1999، ص 7.

– زيادة قدرة المشروع على الاستخدام الكفء والأعلى لعوامل الإنتاج خاصة المواد الخام والطاقة، باستخدام الطرق التشغيلية والتكنولوجية المتقدمة.

– القيمة الاقتصادية للموارد الطبيعية المتوفرة بالدولة .

– زيادة قدرة جهاز الإنتاج الوطني على إتاحة مزيد من السلع والخدمات وعرضها بالسوق المحلي، لإشباع حاجة المواطنين، وكذلك للحد من الواردات والعمل على زيادة قدرة الدولة على التصدير ومنه تحسين ميزان المدفوعات.

– تعميق التصنيع المحلي للخدمات المحلية والسلع الوسيطة المنتجة محليا، لزيادة قيمتها المضافة وبالتالي زيادة العائد والمردود الاقتصادي.

– تقوية بنيان الاقتصاد الوطني بالشكل الذي يعمل على تصحيح الاختلالات الحقيقية القائمة فيه ويعيد توزيع المساهمات ومشاركة القطاعات الإنتاجية المختلفة .

– توفير ما تحتاجه الصناعات وأوجه النشاط الاقتصادي الحالية من مستلزمات الإنتاج والمعدات والآلات الخاصة بها.

ثانيا– الأهداف التكنولوجية: وتتمثل فيما يلي:

– تطوير التكنولوجيا وأساليب الإنتاج المحلية لتصبح أقدر على الوفاء باحتياجات الدولة والأفراد.

– تطوير واستيعاب التكنولوجيا وأساليب الإنتاج التي تم استيرادها من الخارج لتصبح مناسبة للظروف المحلية.

– المساعدة في إحداث التقدم التكنولوجي السائد، بتقديم النموذج الأمثل الذي يتم الأخذ والاقتداء به من جانب المشروعات المماثلة والمناسبة.

ثالثا– الأهداف الاجتماعية:

– تطوير هيكل القيم ونسق العادات والتقاليد بالشكل الذي يتوافق مع احتياجات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والقضاء على السلوكيات الضارة.

– تحقيق التنمية الاجتماعية المتوازنة، بين مختلف مناطق الدولة عن طريق استخدام المشروع الاستثماري كأداة للإسراع بتنمية وتطوير بعض مناطق الدولة.

– القضاء على كافة أشكال البطالة، على بؤر الفساد الاجتماعي والأمراض الاجتماعية الخطرة التي تفرزها البطالة.

– تحقيق العدالة في توزيع الثروة وناتج تشغيل هذه الثروة على أصحاب عوامل الإنتاج .

– تحقيق الاستقرار الاجتماعي والإقلال من حالات التوتر والقلق الاجتماعي وذلك بتوفير احتياجات المجتمع من السلع والخدمات الضرورية.

– إرساء روح التعاون والعمل كفريق متكامل وبعث علاقات متطورة بين العاملين في المشروع الاستثماري.[1]

رابعا– الأهداف السياسية:

– تعزيز القدرات التفاوضية للدولة مع الدول الأخرى والمنظمات.

– إيجاد قاعدة اقتصادية تعمل على تعميق وتعزيز الاستقلال الوطني بمضمونه الاقتصادي.

– زيادة القدرة الأمنية وأداء النظام السياسي بشكل قوي من خلال توفير أساس اقتصادي قوي يرفع من مكانة الدولة سياسيا في المجتمع الدولي.

– تغيير نمط وسلوكيات البشر وانتظامهم في كيانات ومنظمات ومشروعات تجعل منهم قوة فاعلة في المجتمع تؤكد أمن الوطن .

– تغذية القدرات الدفاعية والحربية للدولة سواء للاستخدام العسكري أو للاستخدام السلمي.[2]

المبحث الثاني: المناخ الاستثماري

[1] ادم مهدي محمد، مرجع سابق الذكر ص07.

[2] المرجع نفسه ص 08.

إننا عندما نتحدث عن مناخ الاستثمار وكيف يمكن له أن يكون عاملا أساسيا في تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية وبالتالي الرفع من القدرة التنافسية لهذه الأخيرة ومن ثم الاقتصاد ككل، يجب علينا معرفة ما هي المقاييس والمعايير الموضوعية المستعملة لمعرفة درجات التحسن والتراجع.

ومؤشرات مناخ الاستثمار تشمل الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والصعوبة تكمن في قياس الأوضاع السياسية وهذا القياس يأخذ بعين الاعتبار نظام الحكم والعلاقات الدولية وغيرها لهذا من الصعب تحديد إذا كان هذا المناخ مستقر، أما القياس الاقتصادي فهو أسهل من الأول لأننا نقوم بدراسة البيئة المحفزة للاستثمار والمعيار الأول هو النمو إذ يجب أن تكون وتيرته عالية حتى يأتي المستثمر وهذا ما حصل في جنوب شرق آسيا، المعيار الثاني يستند إلى أرقام ومؤشرات الموازنات العامة التي يجب ألا تكون عاجزة أو فيها عجز مقبول بالنسبة إلى الناتج الإجمالي، المعيار الثالث هو التضخم الذي يجب أن يكون منخفضا أو مقبول نسبيا إلى ذلك هناك سعر الصرف وغير ذلك من المعايير المالية والنقدية.

وبهذه المعايير يمكن القول بأن مناخ الاستثمار يشتمل على مجموعة القوانين والسياسات والمؤسسات والخصائص الهيكلية المحلية، الاقتصادية، السياسية والاجتماعية التي تؤثر في ثقة المستثمر وتقنعه بتوجيه استثماراته إلى بلد دون آخر.

فهل مناخ الاستثمار في الجزائر ملائم لدعم المؤسسات الجزائرية وجلب مؤسسات واستثمارات أجنبية ؟

المطلب الأول: مفهوم المناخ الاستثماري

لقد تطور مفهوم المناخ الاستثماري تدريجيا إلى أن أصبح يشتمل على توليفة مركبة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسعى من خلالها الجهات الوصية إلى الترويج للقـطر وللفرص الاستثمارية، هناك أكثر من تعريف للمناخ الاستثماري يمكن توضيحها كما يلي:

1– يقصد بالمناخ الاستثماري" مجمل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية المؤثرة على توجهات حركة رؤوس الأموال، ذلك أن رأس المال عادة ما يتسم بالجبن ويتحرك من الأوضاع السيئة إلى الأوضاع الأحسن حالا"[1].

2– تعبير المناخ الاستثماري ينصرف إلى مجمل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية وتأثير تلك الأوضاع والظروف سلبا أو إيجابا على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية وبالتالي على حركة واتجاهات الاستثمارات[2].

3– يعرف مناخ الاستثمار" أنه كل العناصر المحيطة بالمؤسسة والتي تساهم في الرفع من قدراتها ابتداء من التشريعات والقوانين، الأوضاع المالية والاقتصادية للدولة وكذا علاقتها مع الخارج والمؤسسات الدولية والاتفاقيات المبرمة، الأوضاع الاجتماعية، الأوضاع الإدارية ".

4– تعرف المنظمة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار بأنه يعبر عن مجمل الأوضاع القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تكوّن البيئة التي يتم فيها الاستثمار، ومكوّنات هذه البيئة متغيرة و متداخلة إلى حد كبير إلا أنه أمكن حصر عدة عناصر يمكن في مجموعها أن تعطي أهم العناصر المحفزة للاستثمار والتي يبني المستثمر عليها قراره الاستثماري وذلك على النحو التالي[3]:

أ– المجموعة الأولى:

---

[1] عبد المجيد قدي،" **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المناخ الاستثماري**"، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، 09/08 أفريل 2002، ص145.

[2] عبد المجيد تيماوي و مصطفى بن نوي، "**دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في دعم المناخ الاستثمار**"، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، جامعة الأغواط، الجزائر،18/17 أفريل 2006, ص242.

[3] ناجي بن حسين، "**ورقة بحثية بعنوان دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر**"،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، ص2.

– تمتع القطر المضيف بالاستقرار السياسي و الاقتصادي.

– حرية تحويل الأرباح و الاستثمار للخارج.

– استقرار سعر العملة المحلية.

– سهولة إجراءات الحصول على ترخيص الاستثمار والتعامل مع الجهات الرسمية.

ب– المجموعة الثانية:

– إمكانية تحقيق عائد مرتفع من الاستثمار.

– الإعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية.

– وضوح القوانين المنظمة للاستثمار واستقرارها.

ج– المجموعة الثالثة:

– توفير شريك محلي من القطر المضيف.

– حرية التنقل.

– حرية التصدير.

– توفر فرص استثمارية.

المطلب الثاني: المبادئ الأساسية للمناخ الاستثماري:

تتمثل هذه المبادئ فيما يلي[1]:

1– الشفافية و التنسيق: يتطلب تقنين نظام أو شبكة معلومات خاصة بترقية الاستثمارات في وثيقة متناسقة ذات طابع تشريعي يدعى قانون الاستثمار، بالإضافة إلى إنشاء جهاز أو هيئة شبه حكومية تتولى مهمة ترقية وتشجيع الاستثمارات ويجب على نظام ترقية الاستثمارات أن يتضمن مبدأين أساسيين، مبدأ حرية الاستثمار ومبدأ عدم التمييز.

[1]عبد المجيد تيماوي و مصطفى بن نوي، **مرجع سابق**، ص242.

2- الحركية: يتعلق أساسا برأس المال ويستلزم مبدأين، مبدأ آلية أو تلقائية التحويل ومبدأ حرية الدخول إلى سوق العملات الصعبة.

3- الاستقرار: بمعنى ضمان الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والقانوني من جهة ودوام الضمانات الممنوحة للمستثمرين من خلال نظام ترقية الاستثمار من جهة أخرى[1].

بناء على ما تقدم يمكن القول، بأن مفهوم مناخ الاستثمار يشتمل على مجموعة القوانين والسياسات والمؤسسات والخصائص الهيكلية المحلية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تؤثر في ثقة المستثمر وتقنعه بتوجيه استثماراته إلى بلد دون آخر، وتؤدي العوامل الاقتصادية دورا محوريا في تكوين المناخ الاستثماري.

المطلب الثالث: الإطار العام لمناخ الاستثمار الجيد و عناصره

الفرع الأول: الإطار العام:

لقد حدد الخبراء على مستوى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية القواعد الأساسية التي يجب أن تعمل البلدان النامية على تحقيقها من أجل تحسين مناخ الاستثمار، ورفع القدرة التنافسية للشركات المحلية وتتمثل هذه القواعد بالإضافة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي والقدرة على التنبؤ السياسي والاستقرار الاجتماعي واحترام دولة القانون، والتي تعتبر الشروط المسبقة والضرورية لتهيئة المناخ الاستثماري، ولكن تعتبر هذه العناصر غير كافية بل لا بد من توفير عناصر أخرى تم استخلاصها من الممارسات الجيدة للبلدان الأعضاء في **OCDE** (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية) ومن بلدان أخرى غير أعضاء، وتقوم هذه العناصر على ثلاثة مبادئ أساسية تتمثل فيما يلي[2]:

1- ضرورة انسجام السياسات الخاصة بترقية الاستثمار: فنظرا للتداخل بين مختلف المجالات المتعلقة بمناخ الاستثمار، مثل معايير تحرير وحماية الاستثمار، لأن لها مجالا واسعا يشمل المستثمرين المحليين والمستثمرين الأجانب والمستثمرين في الشركات الكبرى وفي الشركات الصغرى.

---

[1] عبد المجيد تيماوي و مصطفى بن نوي، **مرجع سابق**، ص242.

[2] ناجي بن حسين، "**دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر**"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2007/2006،ص 16-17.

2- أهمية ضمان الشفافية في وضع و تنفيذ السياسات و القوانين: لأن تحقيق الشفافية من شأنه تقليص حالة عدم اليقين والخطر الذي يحيط بالقرار الاستثماري، كما أنها تساهم في تقليص تكلفة المعاملات المرتبطة بالاستثمار وتشجيع الاتصال بين الإدارات العمومية والقطاع الخاص، فالشفافية تسمح بخلق مناخ تسوده الثقة بين المستثمرين والسلطات العمومية.

3-ضرورة التقييم الدوري و المستمر لآثار السياسات المتخذة على تطور المناخ الاستثماري: أي أن الهدف هو تحديد على أي مدى تتطابق السياسات العمومية مع معايير الممارسة الجيدة والمتعلقة بالمعاملة المنصفة لكل المستثمرين (الأجانب أو الوطنيين) مهما كان حجمهم (مؤسسات صغيرة أو كبيرة)، وخلق الظروف الحسنة للاستثمار، أخذا بعين الاعتبار المصالح العامة للمجتمع[1].

الفرع الثاني: عناصر مناخ الاستثمار الجيد:

من أجل الإحاطة بأهم العناصر التي يتم الحكم من خلالها على السياسة العمومية لتحسين المناخ الاستثماري يمكن وضع مجموعة من العناصر والتي يجب على متخذي القرار العموميين الحرص على تطبيقها على أكمل وجه لأنه من خلالها يمكن تحقيق مناخ استثماري جيد وهي[2]:

1- سياسة الاستثمار: تؤثر نوعية سياسة الاستثمار المتبعة مباشرة على قرارات كل المستثمرين، ولذلك يجب أن تتميز هذه السياسة بعدم التميز وحماية حقوق الملكية بهدف خلق مناخ استثماري جيد لصالح المجتمع.

2- ترقية و تسهيل الاستثمار: يمكن أن ينتج عن إجراءات ترقية الاستثمار أدوات فعالة لجذب الاستثمار شرط أن يكون هدفها تصحيح إخفاقات السوق، ويتم وضع هذه الإجراءات اعتمادا على المزايا المقارنة التي تمتلكها الدولة.

[1] ناجي بن حسين ، المرجع سابق ، ص16-17.

[2] ناجي بن حسين، مرجع نفسه، ص68-71.

3- السياسة التجارية: تهتم هذه السياسات بتنظيم المبادلات التجارية لأجل المساهمة في الحصول على نصيب أكبر من الاستثمارات الأجنبية وتطوير الإمكانيات الخاصة باقتصاديات الحجم وبتسهيل الاندماج في السلسلة العالمية للتموين، وهو ما يرفع من مردودية الاستثمارات.

4- سياسة تشجيع المنافسة: تشجيع سياسة المنافسة في تطوير عنصر التجديد والإبداع و تساهم في خلق الظروف الجيدة لدخول مستثمرين جدد، فوجود سياسة جيدة لحماية المنافسة تسمح بتحقيق مزايا الاستثمار.

5- السياسة الجبائية: لأجل القيام بوظائفها فإن كل الإدارات في حاجة إلى تحصيل الإيرادات الجبائية ولكن مستوى الأعباء الضريبية وكيفية تصميم السياسة الجبائية وكيفية تطبيقها لها الأثر المباشر على حجم التكاليف التي تتحملها الشركات، لذلك فإن وجود سياسة جبائية سليمة تسمح للحكومات بتحقيق أهدافها العمومية مع المساهمة في خلق الظروف المشجعة للاستثمار.

6- إدارة الشركات: يعتبر تحديد الإطار العام الذي يحدد المبادئ العامة لإدارة الشركات أحد المعايير الأساسية المحددة لقرار الاستثمار لأنه يؤثر على درجة ثقة المستثمرين وعلى تكلفة رأس المال وعلى عمل الأسواق المالية و على تنمية موارد جديدة أكثر استدامة للتمويل.

7- المسؤولية الاجتماعية للشركات: تحدد السياسات العمومية المبادئ المتعارف عليها للسلوك المسؤول للشركات و تساهم هذه المحددات في توجيه الاستثمار الذي يساهم في التنمية المستديمة، وتستهدف هذه السياسة إيجاد محيط جديد للأعمال يتحدد فيه دور كل من السلطات العمومية والشركات مع تشجيع الحوار حول قواعد عمل الشركات وتشجيع المبادرات الخاصة بتحديد المسؤولية الاجتماعية بالشركات.

8- تثمين الموارد البشرية: أن تثمين الموارد البشرية يعتبر شرط أولي وضروري لأجل معرفة واستغلال الفرص الاستثمارية، فالاهتمام بتحسين المستوى التعليمي والصحي لأفراد المجتمع يساهم في رفع الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج وينعكس ذلك إيجابيا على مناخ الاستثمار.

9- تطوير البنية التحتية و القطاع المالي: إن وجود بنية تحتية جيدة تضمن تخصيص الموارد النادرة للمشاريع الأكثر كفاءة ومن مواجهة نقاط الاختناق التي تحد من الاستثمار الخاص، ويعتبر التمويل والبنية الأساسية مدخلات ومستلزمات حاسمة الأهمية في معظم أنشطة الاستثمار، فالحكومات تحقق نتائج أفضل من السابق من خلال تحسين مناخ الاستثمار لمقدمي تلك الخدمات، بدلا من زيادة مشاركتها المباشرة في تقديمها، كما أن وجود سياسات فعالة لتحسين أداء القطاع المالي تسمح للشركات والمستثمرين من تجسيد مشاريعهم في ظل محيط مستقل ومحفز.

10- تحسين نوعية الحكم (Gouvernance): نوعية ممارسة الحكم ونزاهة القطاع العام هما بعدان أساسيان من شأنهما التأثير على ثقة وقرارات المستثمرين، وحتى إن لم يوجد نموذج وحيد لسلامة الحكم العمومي فإنه توجد معايير عامة مقبولة لمساعدة الحكومات للقيام الجيد بالمهام المسندة لها.

إن احترام هذه العناصر والمبادئ السالفة الذكر من طرف السلطات العمومية يسمح لها بتأهيل المناخ الاستثماري وجعله في خدمة المستثمرين، فالقواعد والمعايير والعناصر الجيدة للمناخ الاستثماري أصبحت جد متقاربة متقاربة ومتماثلة بين مختلف الدول.

فالمناخ الاستثماري الجيد كما تعرضنا له هو عبارة عن مجموعة معقدة من العناصر أو المكونات ذات الطبيعة المختلفة، والنقص في أحد هذه العناصر لا يمكن تعويضه بتحسن عنصر آخر، فتمكن بلد ما من تحقيق توازنات الاقتصاد الكلي عن طريق تطبيق سياسة نقدية ومالية صارمة تكون عديمة الأهمية في تحسين مناخ الاستثمار إذا كانت نوعية المؤسسات سيئة (تفشي الفساد) وعدم الاستقرار الأمني[1].

لذلك على الدول أن تقوم بتشخيص جيد لكل ما من شأنه أن يؤثر سلبا على المناخ العام للاستثمار ووضع استراتيجية واضحة ومحددة لترقية الاستثمار مستغلة في ذلك الفرص المتاحة لها في السوق الوطني والعالمي.

المبحث الثالث: المقومات الأساسية للاستثمار.

لابد عند دراسة الاستثمار من تحديد المقومات الأساسية للاستثمار من أدوات ومكونات ومجالات وكذا المقومات الخاصة بيه، وتتلخص في العناصر التالية[2].

المطلب الأول: أدوات الاستثمار ومكوناته

[1] ناجي حسين، **مرجع سابق الذكر** ص 68-70.

[2] عبد القادر عطية ،" **النظرية الاقتصادية الكلية** "، دار الجامعة للكتب ، مصر ، 1997، ص105.

الفرع الأول: أدوات الاستثمار

تعرف أداة الاستثمار بأنها الأصل الحقيقي أو المالي الذي يحصل عليه المستثمر لقاء المبلغ الذي يستثمره ويطلق البعض على أدوات الاستثمار مصطلح وسائط الاستثمار، وأدوات الاستثمار المتاحة للمستثمر عديدة ومتنوعة، وسيتم تناول أدوات الاستثمار الحقيقي و المالي بالتفصيل كما يلي:

أولا: أدوات الاستثمار الحقيقي:

من أدوات الاستثمار الحقيقي التي يتم بحثها العقار والسلع والمشروعات الاقتصادية والمعادن النفيسة كما يلي:

1- العقار : تحتل المتاجرة بالعقار المركز الثاني في عالم الاستثمار بعد الأوراق المالية ويتم الاستثمار فيها بشكلين، إما بشكل مباشر عندما يقوم المستثمر بشراء سند عقاري صادر عن بنك عقاري مثلا، أو بالمشاركة في محفظة مالية لإحدى صناديق الاستثمار العقارية، ويلاقي الاستثمار في العقار اهتمام كبير من قبل المستثمرين سواء في السوق المحلي أو في السوق الأجنبي، ومن خواص الاستثمار في العقار :

- درجة عالية من الأمان تفوق ما في الأوراق المالية.

- بعض المزايا الضريبية في بعض البلدان مثل إعفاء فوائد السندات العقارية.

- التكاليف المرتفعة، لأن التمويل طويل الأجل، وتكاليفه مرتفعة وفي المقابل عوائده مرتفعة كذلك.

- عدم توفر سوق ثانوية منظمة، كما أنها ليست على درجة عالية من السيولة.

- عدم التجانس مما يلاقي المستثمر مصاعب شتى تتعلق بتقويمها أو حساب معدلات العائد عليها.

2 - السلع: تتمتع بعض السلع بمزايا خاصة، تجعلها صالحة للاستثمار لدرجة أن تنشأ لها أسواق متخصصة(بورصات)، على غرار بورصات الأوراق المالية ولذا فقد أصبحنا نسمع بوجود بورصة القطن في نيويورك وأخرى للذهب في لندن وثالثة للبن في البرازيل ورابعة للشاي في سيريلانكا...إلخ.

يتم التعامل في أسواق السلع عن طريق قيود خاصة تسمى " التعهدات المستقبلية " وهي عقد بين طرفين هما منتج السلعة ووكيل أو سمسار، يتعهد فيه المنتج للسمسار بتسليم كمية معينة وبتاريخ معين في المستقبل مقابل حصوله على تأمين أو تغطية تحدد بنسبة معينة من قيمة العقد .

3- المشروعات الاقتصادية: تعتبر المشروعات الاقتصادية من أكثر أدوات الاستثمار الحقيقي انتشارا وتتنوع أنشطتها ما بين تجاري، وصناعي وزراعي، كما أن منها من يتخصص بتجارة السلع أو صناعتها أو تقديم الخدمات، ومن بين خصائص الاستثمار في المشروعات الاقتصادية:

- يحقق للمستثمر في المشروعات الاقتصادية عائدا مقبولا مستمرا.

- توفر قدر كبير من الأمان لدى المستثمر، باعتباره يحوز على أصول حقيقية لها قيمة ذاتية، ولذا فان درجة المخاطرة المتعلقة بالمخاطر الرأسمالية منخفضة إلى حد كبير.

- توفر للمستثمر ميزة الملائمة، إذ تختار من المشروعات ما يتناسب مع ميوله.

- يتمتع المستثمر بحق إدارة أصوله إما بنفسه، أو بتفويض غيره.

- لها دور اجتماعي أكثر من غيره، فهذه المشروعات تنتج سلعا وخدمات تحقق إشباعا حقيقيا للأفراد أو المجتمع، كما تعمل على توظيف جزء من العمالة الوطنية، وبالتالي تعتبر مصدر دخولهم.

ومن عيوبه انخفاض درجة سيولة رأس المال المستثمر، فالأصول الثابتة تشكل الجانب الرئيسي من رأس المال المستثمر، وهي أصول غير قابلة للتسويق السريع .

4- المعادن النفيسة: يعتبر الاستثمار في المعادن النفيسة مثل الذهب والفضة والبلاتين من مجالات الاستثمار الحقيقي وقد شهدت أسعار المعادن النفيسة تقلبات حادة في الآونة الأخيرة، في حين وصل الذهب ذروته في بداية الثمانينات، ثم عاد وانخفض بحدة خصوصا عندما تصاعد دور الدولار كملاذ آمن للمستثمرين، وذلك بعد أن كان الذهب يقوم بهذا الدور و تتواجد للمعادن النفيسة أسواق منظمة وأهمها: سوق لندن، سوق زيوريخ وسوق هونغ كونغ ويتخذ الاستثمار في المعادن صور متعددة أهمها :

- الشراء والبيع المباشر.

- ودائع الذهب التي تودع في البنوك ولكن بفوائد منخفضة نسبيا.

- المقايضة أو المبادلة بالذهب على نمط ما يحدث في سوق العملات الأجنبية.

ثانيا: أدوات الاستثمار المالي:

يمكن تصنيف أدوات الاستثمار المالي إلى أصناف متنوعة، حسب معايير مختلفة ومن أهم هذه المعايير معيار الأجل، ومن خلالها يمكن تقسيم الأدوات الاستثمارية إلى أجلين رئيسيين:

1- أدوات الاستثمار المالي قصير الأجل[1]:

أ- القروض تحت الطلب: هي قروض تمنحها البنوك لبعض المتعاملين بالأوراق المالية في أسواق رأس المال ومن شروطها أن يحقق للبنك استدعاء القرض في اللحظة التي يشاء وعلى المقترض أن يقوم بالسداد خلال ساعات من طلب البنك، ولذلك فهي تحمل أسعار متدنية جدا ومدتها قصيرة الأجل قد لا تتجاور يوم أو يومين.

ب- أذونات الخزينة: هي عبارة عن دين قصير الأجل، أي أنها أوراق تقوم الحكومة ببيعها إلى المستثمرين الراغبين فيها مثل البنوك وشركات التأمين بخصم عن قيمتها الاسمية بهدف الاقتراض للأجل القصير لسد حاجات مالية قصيرة الأجل، وتستحق هذه الأوراق في مدة تقل عن سنة تحمل عائد متدنيا لأنها تكاد تخلو من المخاطر.

ج- الأوراق التجارية: هي شبيهة بأذونات الخزينة من جميع الأوجه، ولكنها تختلف عنها بأن الأوراق التجارية هي من إصدار الشركات الضخمة بدلا من الحكومة، أي أنها أدوات اقتراض للقطاع الخاص وبذلك فهي تتصف بمخاطر أكثر بقليل من مخاطر أذونات الخزينة، وبناء عليه فان عائدها أكبر بقليل من الأخرى.

د- القبولات: ينشأ القبول عن السحب الزمني المستعمل في التجارة الخارجية ، والسحب الزمني هو مطالبة بالدفع يرسلها مصدر البضاعة إلى مستوردها يطالبه بدفع المبلغ المطلوب ثمنا للبضاعة، وعندما يقبل المستورد هذه المطالبة يكتب على السحب كلمة مقبول(Accepté)، ويضع توقيعه وتاريخ التوقيع فيصبح السحب عندها مقبولا ويمكن بيعه بأقل من قيمته الاسمية مثله مثل الكمبيالة، وتقوم مؤسسات مالية عديدة بالاستثمار بهذه القبولات عن طريق شرائها بخصم، والاحتفاظ بها إلى موعد استحقاقها حيث تقوم بتحصيل كامل قيمتها الاسمية فتربح الفرق.

هـ- شهادات الإيداع: شهادة الإيداع وثيقة تثبت وجود وديعة في بنك بمبلغ ثابت ولفترة محددة وبمعدل فائدة محددة، والشهادة قد تكون اسمية أو لحاملها، وعادة ما تكون بمبالغ كبيرة نسبيا، أما فوائدها فمعفاة من الضرائب تشجع البنوك لإصدار هذه الشهادات لتتمكن من الحصول على أموال تشكل موردا ثابتا لها، يؤدي إلى الاستقرار

[1] زياد رمضان، **مرجع سابق** ، ص ص46-49.

النسبي في موارد البنك تشجع على الاستثمار طويل الأجل وعلى منح الائتمان للأجل الطويل الذي تحتاجه المشاريع الكبيرة.

و– العملات الأجنبية (التعامل الفوري):تحوز أسواق العملات الأجنبية على اهتمام كبير من المستثمرين في عصرنا الحاضر، حيث تنتشر هذه الأسواق في شتى أنحاء العالم، وتتميز سوق العملات الأجنبية عن غيرها من الأسواق المالية بعنصرين:

– الحساسية المفرطة للظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، مما يزيد من درجة مخاطرة الاستثمار فيه من بينها مخاطرة أسعار الفائدة، والسيولة ومخاطر الائتمان.

– هو سوق يفتقر إلى الإطار المادي الذي يتوفر لسوق الأوراق المالية، بل يتم التعامل بواسطة أدوات الاتصال الحديثة.

2– أدوات الاستثمار المالي طويل الأجل: تتمثل في:

أ– الأسهم العادية: الأسهم العادية تمثل أموال ملكية، يتمتع حاملها بحقوق وحددتها الأعراف وقانون الشركات، وأحسن وصف لها يأتي من خلال التعرف على حملتها، وفي العموم فان حامل السهم العادي يتمتع بالحقوق الآتية[1] :

– حق التصويت بمجلس الإدارة وانتخاب أعضائه.

– الأولوية في شراء الإصدارات الجديدة من الأسهم والسندات.

– الحصول على أرباح وفقا لقرارات الإدارة.

– فحص السجلات والرقابة على موجودات الشركة.

– له الحق فيما تبقى من موجودات الشركة بعد التصفية .

– المشاركة في اجتماعات الهيأة العامة لمناقشة نتائج أعمال الشركة .

– تعديل عقد تأسيس الشركة وإقرار النظام الداخلي.

[1] زياد رمضان، **مرجع سابق** ، ص ص46-49

ب–الأسهم الممتازة: هي أسهم تصدرها الشركات إلى جانب الأسهم العادية، وقد سميت أسهم ممتازة لأنها تختلف عن الأسهم العادية في أن لها حق الأولوية على الأسهم العادية في الحصول على حقوقها.

ج – السندات: السند عبارة عن حصة في قرض تأخذه الشركة المصدرة من الأشخاص والمؤسسات التي تشتري منها هذه السندات، فإصدار السندات يعتبر شكل من أشكال الاقتراض عندما تقوم الحكومة أو الشركات الضخمة الاقتراض من الجمهور، فتبيع الأوراق المالية بقيمة اسمية محددة وبمعدل فائدة معين، وتستحق في فترة زمنية معينة ومحددة .

وأسعار الفائدة تكون إما سنوية أو نصف سنوية، أي فائدتها تكون دورية، أما بعد انتهاء الفترة المحددة تقوم الشركات المصدرة لهذه السندات باسترجاعها وبدفع قيمتها الاسمية لحاملها.

ثالثا– أدوات استثمارية أخرى: وتتمثل في ما يلي[1]:

1– صناديق الاستثمار: صندوق الاستثمار هو أشبه ما يكون بوعاء مالي ذو عمر محدد، تكونه مؤسسة مالية متخصصة وذات دراية وخبرة في مجال إدارة الاستثمارات (بنك، أو شركة استثمار مثلا)، وذلك بقصد تجمع مدخرات الأفراد ومن ثم توجيهها للاستثمار في مجالات مختلفة، تحقق للمساهمين أو المشاركين فيها عائدا مجزيا وضمن مستويات معقولة من المخاطر، كما يعتبر أيضا أداة مالية، ويمارس عادة المتاجرة بالأوراق المالية بيعا وشراء كما يمكن بالمثل تكوين صناديق استثمار عقارية تمارس المتاجرة بالعقار.

ومن أهم مزايا صناديق الاستثمار هي أنها تهيئ الفرصة لمن لديهم مدخرات ولا يمتلكون الخبرة الكافية لتشغيلها بأن يقوموا بتسليم مدخراتهم تلك لمجموعة من الخبراء المحترفين الذين يتولون إدارتها مقابل عمولة معينة.

2– المحافظ الاستثمارية: المحفظة الاستثمارية هي بمثابة أداة مركبة من أدوات الاستثمار وتتكون من أصلين أو أكثر وتخضع لإدارة شخص مسؤول عنها يسمى مدير المحفظة، وهذا الأخير قد يكون مالكها، كما قد يكون مأجور وحينئذ ستتفاوت صلاحياته في إدارتها وفقا لشروط العقد المبرم بينه وبين مالك أو مالكي المحفظة، وتختلف المحافظ الاستثمارية في تنوع أصولها، كما يمكن أن تكون جميع أصولها حقيقية مثل الذهب، العقار، السلع ....إلخ، لكن في أغلب الأحوال تكون أصول المحفظة من النوع المختلط، أي أنها تجمع الأصول الحقيقية والأصول المالية معا.

---

[1] زياد رمضان، **مرجع سابق الذكر**، ص 46-49.

3- المحفظة المثلى: هي تلك المحفظة التي تتكون من تشكيلة متنوعة ومتوازنة من الأصول أو الأدوات الاستثمارية، وبكيفية تجعلها الأكثر ملائمة لتحقيق أهداف المستثمر مالك المحفظة أو من يتولى إدارتها.

الفرع الثاني: مكونات الاستثمار.

تعرفنا إلى أنواع مختلفة من الاستثمار وكان من بين هذه الأنواع هو الاستثمار في تكوين رأس المال الثابت، وثمة عناصر مختلفة يتكون منها هذا النوع لذلك لابد من التمييز بين الاستثمار على مستوى المشروع الفردي، وبين الاستثمار على مستوى الاقتصاد القومي كما يلي[1]:

أولا- مكونات الاستثمار الفردي: من وجهة نظر المشروع الفردي يتكون الاستثمار في تكوين رأس المال الثابت من الآلات، المعدات، الأراضي، المباني، التشييدات، التجهيزات ووسائل النقل.

إن الأرض تختلف عن المكونات الأخرى للاستثمار في أنها هبة الطبيعة، فلا يمكن إن يزيد أو ينقص من المساحة الكلية منها وكل ما يمكنه أن يحدثه من أثر في هذا البند من بنود الاستثمار هو أن يزيد أو ينقص من مساحة الأرض المخصصة للاستخدام، أما الأصول الثابتة الأخرى وهي المباني، التشييدات، الآلات، المعدات، التجهيزات ووسائل النقل، فمن الممكن لإنسان أن يتحكم في الكميات المتوافرة منها في المجتمع، لأن هذه الأصول لا تتوفر إلا عن طريق الإنتاج فان أي زيارة في إنتاج هذه الأصول الرأس المالية الثابتة تؤدي إلى زيادة الكمية المتاحة منها، وعكسه صحيح.

ثانيا- مكونات الاستثمار القومي : إن خاصية الأرض كأصل رأسمالي ثابت محدود المساحة لها أهميتها في تحديد مكونات الاستثمار القومي إذا أن قيام أي مشروع بشراء قطعة أرض لبناء مصنع لا يعتبر استثمارا من وجهة نظر المشروع فحسب، ولكنه ليس كذلك من وجهة نظر المجتمع لأن قطعة الأرض تمثل إضافة إلى الأصول الثابتة للمشروع، أما بالنسبة للمجتمع فانه يعتبر عملية انتقال ملكية الأرض من طرف بائع إلى المشروع كطرف مشتري ولهذا يميز الاقتصاديون بين رقم الاستثمارات العينة شاملا ثمن الأرض، وبما أنه تم استبعاد الأرض من مكونات الاستثمار القومي، هذا لا يعني أنه تم استبعاد العمليات التي تجري على الأرض لجعلها صالحة لاستعمال فمثلا: عمليات استصلاح الأراضي ...الخ، فنجد أنها عملية إنتاجية يترتب عليها إضافة إلى رأس المال المجتمع، وعلى ذلك

[1] عبد القادر عطية، مرجع سابق الذكر، ص 105.

فإنها تدخل ضمن الاستثمار القومي على أنها تشييدات وتبعا لذلك فان الاستثمار القومي يتكون من المباني والتشييدات والآلات والمعدات.

إن مجموع إنفاق المشروعات على هذه العناصر لا يعادل بالضرورة مجموع الاستثمار القومي إذا أن بعض المشروعات قد يلجأ إلى زيادة رأس مالها الثابت عن طريق شراء أصول مستعملة وهذا لا يعني أن عملية شراء الأصول المستعملة عن انتقال ملكيتها من الطرف البائع لها إلى الطرف المشتري وهي إن كانت استثمارا من جهة نظر المشروع القائم بالشراء فإنها في الوقت ذاته تصفيه لجزء من استثمارات المشروع القائم بالبيع، وعلى ذلك فان شراء هذه الأصول المستعملة لا يرتب إضافة إلى رأس المال القومي من وجهة نظر المجتمع و لهذا لابد أن نتطرق إلى التمييز بين الاستثمار العيني ،النقدي و الإنفاق الاستثماري:

1- الاستثمار العيني: هو عملية استخدام السلع والخدمات في تكوين الطاقات الإنتاجية الجديدة أو المحافظة على الطاقات الإنتاجية الموجودة أصلا في المجتمع "كما يعتبر استثمارا عينيا كل إضافة إلى رصيد المواد الخام والسلع الإنتاجية الأخرى" وهو ما يعبر عنه " التغير في المخزون " وبذلك فإن الاستثمار العيني وفقا لهذا التعريف مكون من المباني و التشييدات والتجهيزات والآلات ووسائل النقل كما يشمل قيمة الأرض على مستوى القطاع أو على مستوى المشروع فقط.

2- الاستثمار النقدي : هو الذي يمثل المقابل النقدي للاستثمار العيني أي لكل من الأصول الثابتة والتغير في المخزون معبرا عنه بالعملة المحلية أو الأجنبية .

3- الإنفاق الاستثماري: هو عبارة عما ينفق للحصول على الاستثمارات العينية بمكوناتها المختلفة، ولكنه لا يمثل ما يتحقق فعلا من الاستثمار العيني فلو دفعت إحدى الوحدات الإنتاجية دفعة نقدية نظير الحصول على أصل رأس مالي أو مجموعة من الأصول الرأسمالية الثابتة، فان هذه الدفعة المقدمة تعتبر اتفاقا استثماريا وعندما ترد الأصول الرأسمالية بعد ذالك، فإنها تمثل الاستثمار العيني الذي وجه إليه هذا الاتفاق، والذي يصبح له مقابل نقدي يعرف بـ:" الاستثمار النقدي" بالعملة المحلية أو الأجنبية أو بمزيج من العملتين.

المطلب الثاني: مجالات الاستثمار

يقصد بمجالات الاستثمار نوع أو طبيعة النشاط الاقتصادي الذي سيوظف فيه المستثمر أمواله بقصد الحصول على عائد، وبهذا المفهوم فإن معنى مجال الاستثمار أكثر شمولا من معنى أداة الاستثمار، فإذا ما قلنا مثلا بأن مستثمر ما يوظف أمواله في الاستثمارات المحلية، بينما يوظف مستثمر آخر أمواله في الاستثمارات الأجنبية فإن

تفكيرنا هنا يتجه مجال الاستثمار، أما لو قلنا بأن المستثمر الأول يوظف أمواله في سوق العقار، بينما يوظف الثاني أمواله في سوق الأوراق المالية فإن تفكيرنا في هذه الحالة يتجه نحو أداة الاستثمار، ولكن من أهم التبويبات المتعارف عليها نوعان هما[1]:

– التبويب الجغرافي لمجالات الاستثمار.

– التبويب النوعي لمجالات الاستثمار.

أولا– التبويب الجغرافي لمجالات الاستثمار:

تبوب الاستثمارات من زاوية جغرافية إلى استثمارات محلية واستثمارات خارجية أو أجنبية[2].

1– الاستثمارات المحلية :تشمل مجالات الاستثمار المحلية جميع الفرص المتاحة للاستثمار في السوق المحلي وبغض النظر عن أداة الاستثمار المستخدمة، قياسا على ذلك يعتبر من قبيل الاستثمارات المحلية جميع الأموال المستثمرة داخل البلد من قبل مؤسسة أو فرد يقيم بهذا البلد وأيا كانت أداة الاستثمار المستخدمة مثال: عقار، أوراق مالية، ذهب، عملات أجنبية، مشروعات تجارية...الخ.

2– الاستثمارات الخارجية أو الأجنبية: تشمل مجالات الاستثمار الخارجية أو الأجنبية جميع الفرص المتاحة للاستثمار في الأسواق الأجنبية ومهما كانت أدوات الاستثمار المستخدمة، وتتم الاستثمارات الخارجية من قبل الأفراد والمؤسسات المالية إما بشكل مباشر أو غير مباشر.

ثانيا– التبويب النوعي لمجالات الاستثمار:

تبوب مجالات الاستثمار من زاوية نوع الأصل محل الاستثمار إلى استثمارات حقيقية، واستثمارات مالية.

1– الاستثمارات الحقيقية أو الاقتصادية : يعتبر الاستثمار حقيقيا أو اقتصاديا متى وفر للمستثمر الحق في حيازة أصل حقيقي كالعقار، والسلع، والذهب...الخ.

ويقصد بالأصل الحقيقي كل أصل له قيمة اقتصادية في حد ذاته، ويترتب على استخدامه منفعة اقتصادية إضافية إما شكل سلعة أو في شكل خدمة.

---

[1] محمد مطر، "**إدارة الاستثمارات الإطار النظري و التطبيقات العملية**"، دار وائل للنشر، ط4، عمان، الأردن، 2006، ص75-79.

[2] محمد مطر، **مرجع سابق الذكر**، ص 75-79.

فالعقار مثلا أصل وكذلك السهم، لكن بينما يعتبر الأول أصلا حقيقيا لا يعتبر الثاني كذلك بل يعتبر أصلا ماليا، ذلك لأن السهم لا يرتب لحامله حق حيازة أصل حقيقي، وإنما هو ادعاء فقط يخول لحامله المطالبة بالأصل كما يرتب له الحصول على عائد هذا الأصل، أما قطعة الورق التي تمثل السهم والتي يحوز عليها المستثمر فهي في حد ذاتها بلا قيمة وإنما تستمد قيمتها الاقتصادية من قيمة الأصول الحقيقية في الشركة مصدرة السهم، ويقوم مفهوم الاستثمار الحقيقي أو الاقتصادي على افتراض أن الاستثمار في الأصول الحقيقية هو فقط ما يترتب عليه خلق منافع اقتصادية إضافية تزيد من ثروة المستثمر، ومن ثم ثروة المجتمع.

3- **الاستثمارات المالية:** وتشمل الاستثمار في سوق الأوراق المالية حيث يترتب على عملية الاستثمار فيها حيازة المستثمر لأصل مالي غير حقيقي يتخذ شكل سهم أو سند أو شهادة إيداع...الخ، والأصل المالي يمثل حقا ماليا يخول لحامله المطالبة بأصل حقيقي ويكون عادة مفرقا بمستند قانوني، كما يرتب لحامله الحق في الحصول على جزء من عائد الأصول الحقيقية للشركة المصدرة الورقة المالية، أما ما يحدث في السوق الثانوي للأوراق المالية من عمليات بيع وشراء، فهو لا يعدو عن كونه عملية تحويل ملكية يتخلى بموجبها البائع عن ملكية أصل هو الورقة المالية، كما أن مجرد عملية تداول الورقة المالية لا تنشأ أية منفعة اقتصادية إضافية أو قيمة اقتصادية مضافة للناتج القومي وذلك رغما عن الارتفاع الذي قد يتحقق في سعر الورقة المالية.

المطلب الثالث: مقومات الاستثمار

إن الاستثمار بشكل عام لديه مقومات تؤسسه ولابد من توفرها لتحقيق عملية الاستثمار على أكمل وجه ممكن و تتمثل فيما يلي[1]:

[1] عبد القادر عطية، **مرجع سابق ذكرة**، ص 105.

أولا:– الموارد المتاحة: المتمثلة في الأموال التي يمكن توفيرها من مصادرها المختلفة أو ما يمكن اقتراضه من السوق أو الأموال التي يحتجزها المستثمر في منشأته في شكل احتياطات أو أرباح محتجزة أو مخصصات نقدية لإصلاحات الأصول الثابتة أو غيرها.

ثانيا– المستثمر: وهو الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي يقبل قدرا من المخاطر لتوظيف موارده الخاصة أو تلك التي يأخذ على عاتقه ردها لمستثمر آخر أكثر تحفظ على أمواله من المستثمر الرئيسي وذلك من أجل تحقيق أغراضه التي تكون في العادة الحصول على أكبر قدر ممكن من الأرباح المادية وغيرها من العوائد غير المادية.

ثالثا– الأصول: هي تلك الاستثمارات التي يوظف فيها المستثمر أمواله متمثلة في شتى الأصول كالعقارات والمشروعات الاقتصادية في المجالات المختلفة كالزراعة والصناعة....إلخ، و محافظ الأوراق المالية وغيرها من الاستثمارات التي تنعكس على الإنتاج.

رابعا– أغراض المستثمر: فهو النتائج التي يتوقعها المستثمر من استثماراته والتي تحمل قدرا من المخاطر من أجلها وقد يكون هذا العائد ماديا أو منفعة عامة منظورة أو غير منظورة أو غير ذلك من المكاسب المادية أو غير المادية التي يتوقعها المستثمر.

وقد تنمو أو تتقلص الاستثمارات وفقا للظروف التي تمر بها مراحلها المختلفة بدءا من المرحلة السابقة للاستثمار والتي تشمل دراسة الفرص البديلة ودراسة جدوى البيئة ودراسة جدوى التفصيلية ومرحلة الاستثمار التي خلالها إنفاق قدر هائل من الموارد لاقتناء أو تكوين المشروع الاستثماري و مرحلة التشغيل و هي المرحلة التي يتم خلالها تنسيق مكونات المشروع الاستثماري وتشغيلها لتحقيق أغراضه.

خلاصة:

مما تم دراسته خلال هذا الفصل وجدنا أن الاستثمار يعد عنصر جد مهم في اقتصاد الدول سواء النامية منها أو المتقدمة، كما استخلصنا أن للاستثمار دوافع ومقومات أساسية لابد من تحديدها بغية المضي قدما، كما وجدنا أنه لابد من التفرقة بين الاستثمار بين الاستثمار الخاص والاستثمار العام سواء من حيث الأهداف أو من حيث الأهمية والتي بدورها تؤدي إلى اختلاف الأدوات المستعملة في العملية الاستثمارية، ولا ننسى الاستثمار الأجنبي

الذي يعد العامل المهم بالنسبة للدول خاصة الدول النامية والذي يعد هذا الأخير أحد الوسائل المؤدية لنقل التكنولوجيا وغيرها وبوابة للتقدم.

ومن هذا المنطلق أصبحت الجزائر مضطرة إلى الاعتناء بمجال الاستثمار سواء المحلي الذي يؤدي إلى توفير الرفاهية الاقتصادية والاكتفاء الذاتي في جميع المجالات، أو الاستثمار الأجنبي الذي يؤدي إلى نقل الخبرات إليها هذا من جهة و تحسين ترتيب الجزائر على مستوى المؤشرات الدولية، وبغية ذلك قامت الجزائر بعدة إصلاحات اقتصادية وهيكلية وكذا قانونية وتنظيمية، وهذا ما سنتطرق إليه في الفصل الثاني.

الفصل الثاني

واقع البطالة في الجزائر

الفصل الثاني: واقع البطالة في الجزائر

تمهيد

يشكل الاستثمار محور اهتمام العديد من الدول باعتباره أحد أهم أنواع النشاطات الاقتصادية التي تعتمد عليها الدول من اجل النهوض باقتصادها وتحقيق التنمية للحاق بركب التقدم والرقي إذ يعتبر مصدر تمويلي دولي تحاول العديد من الدول النامية جذبه، والجزائر كغيرها من الدول النامية سعت لاستقطاب العديد من تدفقات الاستثمار وذلك بإصدار العديد من التشريعات التي تتميز بحزمة من الحوافز والضمانات ترمي إلى دعم الاستثمار لماله دور فعال.

والجزائر كغيرها من الدول تعاني من ظاهرة البطالة منذ سنوات بعيدة والتي تنتج عن الاختلال الذي يحدث في سوق العمل حيث عرض قوة العمل يفوق الطلب عليها، فالبطالة تشكل أحد مظاهر الموارد البشرية ولهذا فقد اتخذت مجموعة من التدابير من أجل محاولة التقليل من معدلات البطالة في الجزائر.

وعليه مما سبق سنتطرق في هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: واقع البطالة في الجزائر

المبحث الثاني: دراسات سابقة

المبحث الأول: واقع البطالة في الجزائر

تعد البطالة ظاهرة طبيعية في الاقتصاد، حيث أنه من الصعب الوصول إلى مستوى التوظيف الكامل لدى أفراد القوى العاملة، حيث تنال هذه الظاهرة اهتماما واسعا على المستويين النظري والتطبيقي نظرا للتطورات والتغيرات الهامة في البناء الاقتصادي والاجتماعي. وسنتطرق في هذا الطلب إلى مفهوم البطالة وأهم أنواعها.

المطلب الأول : مفهوم البطالة وأنواعها

الفرع الأول: مفهوم البطالة:

هناك صعوبة بين الاقتصاديين تتعلق بأمر الوصول إلى مفهوم محدد للبطالة حيث تعددت التعارف التي تناولنها، فيرى بعض الاقتصاديين أن البطالة هي حالة التي تنطبق على الأشخاص القادرين على العمل ولا يعملون، ولكن يبحثون بصورة جدية عن فرص العمل، ويرى بعضهم الأخر أن البطالة تمثل اختلالا بين القوة العمل المتاحة في مجتمع معين وبين فرص العمل المتاحة، وتلك التي تنتج عنها عدم اشتغال جزء من قوة العمل بصورة كلية أو جزئية رغم قرتها على العمل ورغبتها فيه، وللإلمام بمفهوم البطالة سيتم التمييز بين المفهوم العلمي للبطالة وكذا التطرق إلى مفاهيم أخرى للبطالة كما يلي:

أولا: المفهوم العلمي : تعرف البطالة وفقا لهذا المفهوم بأنها الحالة التي لاستخدم فيها المجتمع قوة العمل استخداما كاملا أو أمثالا ومن ثم يكون الناتج الفعلي في هذا المجتمع أقل من الناتج المجتمع (يمثل ناتج التوظيف الكامل الغير التضخمي) مما يؤدي إلى تدني مستوى رفاهية أفراد المجتمع كما يمكن الوصول إليه[1].

ومن هذا التعريف يمكن التمييز بين بعدين للبطالة:

1- **البعد الأول:** يتمثل هذا البعد في عدم الاستخدام الكامل للقوة العاملة المتاحة، وذلك في حالة البطالة السافرة والبطالة الجزئية، وتتمثل البطالة السافرة في وجود أفراد قادرين على العمل ويرغبون فيه، ولا يجدون فرص للعمل وبالتالي لا يشاركون في عملية الإنتاج، وهذا هو الشكل الظاهر للبطالة كما يوضحه المفهوم الرسمي بينما البطالة الجزئية تتمثل في الأفراد الذين يعملون دون المعدل المتوسط أو الطبيعي المتعارف عليه في العمل، مثل العمل لساعات محدودة في اليوم أو الأرباح محدودة في اليوم أو الأرباح محدودة في الأسبوع

[1] ندى عبد الوهاب، "**مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي (دراسة تحليلية تطبيقية)**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص3.

أو الأشهر أو محدودة في السنة مثل العمالة الموسمية وبالتالي يكون العمل في حالة البطالة الجزية أقل من متوسط من متوسط الوقت المتعارف عليه من المجتمع[1].

2- **البعد الثاني** : يتمثل هذا البعد في الاستخدام غير الأمثل للقوى العاملة مما يترتب عليه أن تكون الإنتاجية المتوسطة للفرد أقل من الحد الأدنى، ومن ثم فان هذا النوع من البطالة يتحقق عندما تكون إنتاجية الفرد منخفضة عن الإنتاجية المتوسطة المتعارف عليها، وتعد ظاهرة البطالة المقنعة المثال الواضح على ذلك[2].

ثانيا: تعريف منظمة العمل الدولية للبطال: البطال هو كل شخص قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد، شريطة أن يجد هذا العمل. ينطبق هذا التعريف على الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة وعلى البطالين الذين سبق لهم أن عملوا واضطروا لتركه لسبب أو الآخر[3] .

ثالثا: تعرف البطالة على أنها : التعطل التوقف الإجباري أو الاختياري في بعض الأحيان لجزء من القوة العاملة في مجتمع ما، على الرغم من قدرة القوة العاملة ورغبتها العمل والإنتاج[4].

رابعا: تعرف على أنها : عدم وجود عمل في مجتمع ما للراغبين فيه والقادرين عليه إلى أن هذا التعريف لا يعتبر جامعا مانعا لمعنى البطالة حيث هناك من هو محسوب على حجم البطالة وينظم إلى جيوش العاطلين عن العمل وهو لا يرغب في العمل حتى وان وجد مثل المتسول، وهناك من العاطلين من لا يبحث عن العمل بجدية مطلقة كما أن المرضى الغير قادرين في وقت من الأوقات على العمل قد يصبحون قادرين عليه بعد مدة[5].

خامسا: المفهوم الرسمي للبطالة: وفقا لهذا المفهوم تتمثل البطالة في الفرق بين حجم العمال المعروض وحجم العمل المستخدم في المجتمع خلال فترة زمنية معينة، عند مستويات الأجر السائد[6].

---

[1] شوق فوزي،" **التحليل النظري والكمي لظاهرة البطالة في الجزائر خلال الفترة1990-2006**"، رسالة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2008-2009ص15.

[2] المرجع نفسه، ص16

[3] ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، "**البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد**"، ديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 45.

[4] هيثم الزغبي، حسن أبو الزيت، "**أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي**"، دار الفكر، الأردن،2000،ص 145.

[5] مصطفى سليمان وآخرون، "**مبادئ الاقتصاد الكلي**"، دار المسيرة، الأردن،2000، ص 237.

[6] بن طحين محمد عبد الرحمان، "**دراسة قياسية لسوق العمل في الجزائر خلال 1970-2008**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نمذجة اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2010-2011، ص 10.

ويمكن تعريف البطالة وفقا للمعيار الرسمي على أنها تلك البطالة التي تتمثل في وجود أشخاص في مجتمع معين قادرين على العمل ومؤهلين له بالنوع والمستوى المطلوبين وراغبين فيه وباحثين عنه موافقين على الولوج فيه في ظل الأجور السائدة، ولا يجدونه حلال فترة زمنية معينة .

ويلاحظ أن هذا التعريف المتفق عليه دوليا، ويقتضي أن تتوفر فيه المعايير الثلاثة الآتية معا كي يعد الفرد عاطلا خلال فترة البحث[1]:

- أن يكون الفرد بدون عمل : ويدخل تحت هذا المعيار الأفراد الذين تجاوزت أعمارهم السن المحددة لقياس السكان الناشطين اقتصاديا، ولا يعملون سواء كان ذلك بمقابل أجرا لحسابهم الخاص.
- أن يكون الفرد متاحا للعمل: يتضمن الأفراد الذين يرغبون في العمل ومستعدون له بأجر أو لحسابهم الخاص خلال فترة البحث.
- أن يكون الفرد باحثا عن العمل: ويقوم هذا المعيار على أن يكون الفرد قد اتخذ خطوات جادة للبحث عم العمل بأجر أو لحسابه الخاص.

ومما سبق وانطلاقا من التعارف السابقة الذكر يمكن إعطاء تعريف شامل للبطالة بأنها:

"عبارة عن أشخاص عاطلين عن العمل والذين تتوفر لديهم القدرة والتأهيل العلمي للقيام بالعمل ورغم البحث المستثمر عن العمل إلا أنهم لم يجدو أي فرصة تناسبهم".

الفرع الثاني: أنواع البطالة

هناك عديدة من البطالة تختلف باختلاف طبيعية النظر إليها والتي يذكرها فيما يلي:

أولا: البطالة الدورية: جاءت هذه التسمية من ارتباط هذه البطالة بالدورة الاقتصادية، وهي التقلبات الدورية التي تطرأ على مجموع النشاط التجاري، والاقتصادي في الدولة وتمثل السبب الرئيسي لهذه في التحول من الازدهار إلى الرواج إلى حالة الركود والكساد[2]، فالبطالة في تعريف الأمم المتحدة في نتيجة من نتائج فشل الطلب الاقتصادي بسبب تغيرات في مستويات النشاط خلال فترة معينة [3].

---

[1] **المرجع نفسه**، ص 11.

[2] مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل "التجربة الجزائرية"**، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن 2009، ص 234.

[3] خالد الزواوي، **البطالة في الوطن العربي "المشكلة والحل"**، مجموعة النيل العربية، مصر، 2004، ص 19.

وعلى هذا الأساس فان البطالة الناشئة عن التقلبات الاقتصادية تسمى بالبطالة الدورية وهي بطالة إجبارية لاإرادية، ويعمل الاقتصاديون على عدم تدني مستويات الإنتاج والاحتفاظ بمستوى نشاط ملائم يسمح بالتقليل من حجم البطالة أو عدم ظهورها وهو أمر يصعب تحقيقه[1].

ثانيا: البطالة الاحتكاكية: تشير البطالة الاحتكاكية إلى وجود أفراد بدون عمل يبحثون عن وظيفة مناسبة لأول مرة أو يبحثون عن وظيفة أفضل من سابقتها في الوقت الذي توجد فيه وظائف تناسب خبراتهم وأعمارهم ومهاراتهم ولكم لم يلتحقوا بها لعدم معرفتهم بهذه الوظائف الشاغرة أو بأماكن وجودها، أي أن البطالة الاحتكاكية تشير إلى فترات الانتظار "التي عادة ما تكون قصيرة الأجل " بدون عمل بحثا عن وظيفة شاغرة هي موجودة أصلا ولكن لم يتم التعرف عليها بعد[2].

ثالثا: البطالة الهيكلية: تعرف البطالة على أنها حالة تعطل في أجزاء من القوة العاملة بسبب تطورات تؤدي إلى اختلاف متطلبات الهيكل الاقتصادي القومي عن طبيعة ونوع العمالة المتوفرة، وتقترب إلى حد ما فكرة البطالة الهيكلية من البطالة الاحتكارية في أن تطور وسائل الإنتاج وتقدمها قد يؤدي إلى الاستغناء عن بعض أفراد القوة العاملة، إلا أن معيار التفريق بين النوعين هو أن البطالة الاحتكاكية بطالة مؤقتة تنتهي بالحصول على عمل جديد، أما البطالة الهيكلية فالوضع مختلف حيث نجد شريحة من الموظفين امكناتهم ومؤهلاتهم لم تعد مناسبة للمجتمع بسبب تغير هيكل الاقتصاد ككل مما يجعل العاطل أمرا طويلا نسبيا، هذا ما اختاروا إعادة التأهيل والتأقلم مع الوضع الجديد[3].

رابعا: **البطالة السافرة (الظاهرة):** وتسمى أيضا بالصريحة وهذا النوع من البطالة تتمثل بشكل الواضح لفائض العرض في سوق العمل مقارنة بالطلب عليه، يرجع تزايد هذا النوع إلى عدم ملاحقة الزيادات في فرص العمل للتدفقات المستمرة إلى سوق العمل نتيجة النمو السكاني السريع، والبطالة السافرة يكمن أن تكون احتكاكية ودورية وهيكلية ومدتها الزمنية قد تطول أو تقصر حسب طبيعة نوع البطالة وظروف الاقتصاد الوطني وفي البلدان الصناعية يتزايد حجم ومعدل البطالة السافرة في مرحلة الكساد الدوري[4].

---

[1] ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، "**البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 51.

[2] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، رمضان محمد احمد مقلد، "**النظرية الاقتصادية الكلية**"، بدون ذكر دار النشر، مصر،2004، ص 235.

[3] خالد واصف الوزني، أحمد حسن الرفاعي، "**مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظري والتطبيق**"، الطبعة الثالثة، دار وائل، عمان، 2000،ص 268.

[4] مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص 236.

خامسا: البطالة الموسمية : تحدث هذه البطالة بين عمال بعض المهن التي يتصف العمال فيها بالموسمية، حيث يزداد الطلب على العمال في مواسم معينة ويضعف في مواسم أخرى أي هي الحالة التي يتعطل فيها جزء من القوة العاملة نتيجة انكماش الطلب على سلع معينة خلال فترات معينة غير مواسم ازدهارها ونمائها، حيث يكون لبعض السلع والخدمات مواسم تزدهر فيها وباقي السنة يتراجع خلالها الطلب على تلك السلع، الأمر الذي ينخفض معه الطلب على القوى العاملة المستخدمة في إنتاج تلك السلع ومثال ذلك موسم المنتجات الصيفية أو الشتوية[1] .

سادسا: البطالة المقنعة: وهي تلك الحالة التي يتكدس فيها عدد كبير من العمال بشكل يفوق الحاجة الفعلية للعمل، مما يعني وجود عمالة زائدة أو فائضة لا تنتج شيئا تقريبا، وبحيث إذا ما سحبت من أماكن عملها فإن حجم إنتاج أن ينخفض. فنحن هنا إزاء فئة من العمالة تبدو من الناحية الظاهرية أنها في حال عمل، أي أنها تشتغل وظيفة وتتقاضى عليها أجرا، لكنها من الناحية الفعلية لا تعمل ولا تضيف شيئا للإنتاج[2].

وتظهر البطالة المقنعة بوضوح في حالة الإنتاج الزراعي وشركات القطاع الحكومي وخاصة في الدول النامية حيث تتكدس المكاتب الحكومية بعمالة تزيد عن حاجة العمل بكثير[3].

سابعا: البطالة الاختيارية والبطالة الإجبارية: البطالة الاختيارية: هي حالة يتعطل فيها العامل بمحض اختياره وإرادته، حينما يقدم استقالته عن العمل الذي كان يعمل فيه، إما لعزوف عن العمل وتفضيله لوقت الفراغ (مع وجود مصر أخر لدخل والإعاشة) أو لأنه يبحث عن عمل أخر عن العمل أفضل يوفر له أجر أعلى وظروف عمل أحسن فقرار التعطل هنا اختياري، لم يجبره عليه صاحب العمل.

أما حالة **البطالة الإجبارية** فهي الحالة اتلي يتعطل فيها العامل بشكل إجباري، أي من غير إرادته أو اختياره. وهي تحدث عن طريق تسريح العمال، أي الطرد من العمل بشكل قسري، رغم أن العامل راغب في العمل وقادر عليه وقابل لمستوى الأجر السائد.

وقد تحدث البطالة الإجبارية عندما لا يجد الداخلون الجدد لسوق العمل فرصا للتوظيف، رغم بحثهم الجدي عنه وقدرتهم عليه وقبولهم لمستوى الأجر السائد.

---

[1] هيثم الزغبي، حسين أبو الزيت، "**أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي**"، دار الفكر، الأردن،2000، ص 148.

[2] رمزي زكي، "**الاقتصاد السياسي للبطالة**"، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب (مجلة عالم المعرفة)، الكويت،1998، ص 29.

[3] محمد فوزي أبو السعود، "**مقدمة في الاقتصاد الكلي مع التطبيقات**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص223.

وهذا النوع من البطالة يسود بشكل واضح في مراحل الكساد الدوري في البلدان الصناعية، وقد تكون البطالة الإجبارية احتكاكية أو هيكلية على نحون ما شرحناه سالفا .

المطلب الثاني: أسباب وخصائص البطالة في الجزائر

سنتطرق فيما يلي إلى أسباب البطالة واستنتاج خصائصها في المجتمع الجزائري:

أولا: أسباب البطالة في الجزائر

إن أسباب تفشي البطالة في الجزائر عديدة ومتنوعة نذكر منها ما يلي:

- النمو الديمغرافي الكبير الذي شاهدته البلاد خاصة منذ الاستقلال إلى بداية التسعينات الذي نجم عنه تزايد الطلب.
- الأزمة الاقتصادية العالمية والتي دفعت بالجزائر إلى إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني بالدخول في الاقتصاد السوق نظرا لعدم فاعلية القطاع العام بالأخص في الميدان الصناعي.
- إفلاس المؤسسات وتسريح العمال التي انطلقت فيها بلادنا بعد إبرام اتفاق مع صندوق النقد الدولي في أفريل 1994.
- النزوح الريفي.
- نقص ديناميكية القطاع الإنتاجي صناعيا كان أم زراعيا، اذ لم يستطع القطاعين إظهار المرونة الواجب توفرها في سوق العمل من خلال الجهاز الإنتاجي، الذي لم يتمكن من تحقيق التمويل الذاتي الموجه للاستثمار ولتوسيع طاقته الإنتاجية من جهة، ولم يتمكن حتى من ضمان نشاط الصيانة وخدمات ما بعد البيع والتي كان بإمكانها أن تمتص جزءا من البطالة الحالية من جهة أخرى[1].
- حدوث ما يسمى بالبطالة الاحتكاكية نتيجة دخول التكنولوجيا في مجموعات من المؤسسات الوطنية العامة والخاصة.
- عدم الاستغلال الأمثل لمختلف موارد المجتمع والوصول بيه إلى التوظيف الكامل.
- كثافة رأس المال.

[1] عبد الرحمان العايب، "**البطالة واشكالية التشغيل في اطار برنامج التعديل الهيكلي – حالة الجزائر –** "، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2003-2004، ص 174.

- تراجع النمو الاقتصادي بحيث لم يتجاوز 3في المائة خارج المحروقات.
- قلة الاستثمار الداخلي والخارجي لم يتجاوز 220مليون دولار سنة 1998.
- تراجع مناصب الشغل منذ سنة 1981، حيث تم إنشاء 40 ألف منصب خلال 1994-1998مقابل 140ألف خلال 1980-1984، وما بين ألف ومليون 1999-2004.
- تزايد اليد العاملة سنويا بمعدل 250الى 300.
- فقدان أكثر من 360ألف منصب خلال الإصلاحات 1994-1998(فترة التعديل الهيكلي).
- هناك زيادة كبيرة في عرض خريجي المدارس ومراكز التكوين، المعاهد والجامعات دون أن يقابلها طلب على هذه الفئة، أي فقدان همزة الوصل بين المؤسسات الاقتصادية والمؤسسات التعليمية في جل الدول النامية.
- زيادة على ظاهرة التسرب المدرسي التي تقدر ب600ألف تلميذ سنويا.
- بالإضافة إلى عوامل أخرى منها تراجع نمو القطاع الصناعي يحقق معدلات نمو سلبية منذ 1991، رغم استئناف النمو سنة 1998بنسبة 10.5في المائة وسوء استعمال طاقة إنتاجه.
- عدم وجود تكامل بين التكوين والتشغيل باعتبار أن الأول أصبح مجرد مصنع بشري يقوم بالتكوين الكمي أكثر منه النوعي، وبدون التكفل بمصير المتخرجين، في إطار التكامل بين مختلف القطاعات الاقتصادية والمؤسسات المكونة.

ثانيا: خصائص البطالة في الجزائر

تتميز البطالة في الجزائر بالخصائص التالية [1]:

– البطالة في الريف في ارتفاع رغم المخطط الوطني للتنمية الريفية وذلك راجع لعزوف الشباب خريجي الجامعات من مزاولة الأعمال لأسباب اقتصادية والبحث عن الأعمال قليلة الجهد كثيرة المكسب.

– ظاهرة البطالة تمس الشباب بصفة غالبة حيث تبلغ هذه نسبة 30.07في المائة الذين لا يتجاوز سنهم 30 سنة حسب إحصائيات 2014.

[1] عبد الله غانم، حمزة فيشوش، "**إجراءات وتدابير لدعم سياسة التشغيل في الجزائر(المساهمات وأوجه القصور)**"،الملتقى الدولي حول: استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بالاشتراك مع مخبر الاستراتيجيات الاقتصادية في الجزائر، جامعة المسيلة، يومي 15-16 نوفمبر 2011 ص3-4.

– ارتفاع نسبة البطالة لدى حاملي الشهادات والأفراد ذوي التعليم العالي، حيث تتفاوت النسبة ما بين 8.6في المائة لدى الأشخاص بدون شهادة إلى 16.4في المائة لدى عاملي الشهادات الجامعية (10.9 في المائة لدى الذكور و21.1 في المائة لدى الإناث).

ومن خلال هذه الخصائص نلخص مايلي[1]:

- ارتفاع نسبة البطالة في الريف يعود إلى نمو الشغل في المناطق الحضارية.
- الجزائر لم تستغل أهم جزئ من الطاقة الإنتاجية لمجتمعها وهو الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 19و29 سنة وهذا للأسباب التالية:

– الرسوب المدرسي.

– ترك المدرسة لظروف اجتماعية.

– النظام التربوي والتكنولوجي في الجزائر لاستجابات المتطلبات السوق الجديدة في مجال العمل.

– كما ارتفعت نسبة المشاركة لفئة الإناث في السوق العمل، وهذا راجع للأسباب التالية:

– تدني دفع العائلة.

– تغير نظرة المجتمع الجزائري لعمل امرأة.

– ارتفاع مستوي التعليم لدى الإناث.

المطلب الرابع: الآليات المعتمدة لمواجهة البطالة في الجزائر

اعتمدت الدولة في إطار تنفيذ سياستها المتعلقة بالتشغيل على آليات وبرامج متعددة ومتنوعة، ومنها ما يتعلق بالتشغيل المباشر، ومنها ما يتعلق بتشجيع خلق المؤسسات التي توفر المزيد من فرص العمل، ومنها ما يتعلق بتنظيم بعض أنماط التوظيف الخاصة بعض الفئات العمالية مثل حاملي الشهادات الجامعية والتكوين المهني.

وعموما تجسدت هذه السياسة من خلال العديد من البرامج والأجهزة نذكر منها:

أولا: الوكالة الوطنية للتشغيل: تم إنشائها في سبتمبر 1989 خلفا للديوان الوطني لليد العاملة تقوم الوكالة بمعرفة وضعية سوق العمل (الطلب والعرض ومحدداته) للوصول إلى أفضل تكامل بين الآليتين كما أنها تلعب دورا استشاريا من حيث التأهيل والتشغيل على المستوى المتوسط وبذلك فإنها تقوم بالمشاركة في العملية الحقيقية لخلق الوظائف،

[1] **المرجع السابق**، ص4.

بمعنى التسويق في مجال التشغيل ونشير إلى أنه تم إنشاء وكالات جهوية من أجل إحداث التكامل والاتصال بين مختلف الولايات وبين المديرية العامة قصد تسهيل مهمة التداول التي تشكل بدورها المادة الخام للوكالة لتخطيط وتنفيذ الأهداف المسطرة[1].

ثانيا: برنامج الشغل المأجور بمبادرة محلية: وهو بمثابة تدعيم للجماعات المحلية في إطار مجهوداتها لمواجهة البطالة، وهو موجه لإدماج الشباب البطال بدون مؤهلات أو بمؤهلات بسيطة الذين تتراوح أعمارهم بين 19-35 سنة في ورشات تكلف بإنجاز نشاطات تعود بالمنفعة العامة على المواطنين في كل بلدية، مع الإشارة إلى برنامج أخر يشبهه إلى حد كبير هو برنامج نشاطات ذات المنفعة العامة في نظام الشبكة الاجتماعية الذي تشرف عليه مديرية النشاط الاجتماعي لحساب وكالة التنمية الاجتماعية التابعة لنفس الوزارة[2].

ثالثا: برنامج عقود ما قبل التشغيل: نتيجة تزايد عدد خريجي الجامعات المتخصصة وقلة مناصب العمل سواء المؤقتة منها أو الدائمة ضمن مختلف مجالات الأنشطة الإدارية والاقتصادية وللحد من ظاهرة تفشي البطالة لدى فئة حاملي الشهادات العليا وضعت الجزائر برنامج عقود ما قبل التشغيل موجه للعاطلين عن العمل من حاملي الشهادات الجامعية أو التقنيين الساميين الذي تتراوح أعمارهم ما بين 19-35 سنة[3].

وعلى هذا الأساس تم العمل على توسيع برنامج ترقية الشغل من خلال تعميم عقود ما قبل التشغيل بالنسبة للمؤسسات العمومية والخاصة وتأكد هذا التوجه من خلال المرسوم الرئاسي 96-234 المؤرخ في 1996/7/2 والمتضمن دعم تشغيل الشباب من خلال برنامج التكوين والتشغيل والتوظيف، إضافة إلى المرسوم التنفيذي رقم 96-295 الذي يحدد وظيفة الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب من خلال تقديمه للتسهيلات الضرورية لتمويل مشاريع الشباب العاطل أما بالنسبة للأهداف المنتظرة من البرنامج فيمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

بالنسبة للشباب البطال:

- محاولة إدماج خريجي الجامعات للتكوين قصير (ثلاث سنوات للتقني السامي) أو طويل المدى (أربعة أو خمسة سنوات ليسانس أو المهندس) في سوق العمل بشكل يتلاءم مع مؤهلاتهم ومستوياتهم التعليمية.
- تمكين هذه الفئة من اكتساب الخبرة المهنية الكافية لإدماجهم.

---

[1] درحمون هلال، تزير علي،" **استراتيجية التشغيل في الجزائر ودورها في معالجة البطالة، الملتقى الدولي حول" استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة"**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة ، يومي 15-16 نوفمبر 2011، ص11.

[2] عبد الله غالم، حمزة فيشوش، **مرجع سبق ذكره**، ص6.

[3] مدني بن شهرة، **مرجع سبق ذكره**، ص285.

- زيادة إمكانية توفير فرص العمل الدائمة بعد انقضاء المدة القانونية للبرنامج.

بالنسبة للمؤسسات المستخدمة:

- تحسين معدل التأطير بالنظر إلى طبيعة اليد العاملة المؤهلة نسبيا.
- خفض حجم التكاليف من خلال مجموعة من الامتيازات مثل تخفيض قيمة الضرائب والأعباء الاجتماعية.

رابعا: برنامج تشغيل الشباب: ويتمثل هذا البرنامج في تشغيل الشباب بشكل مؤقت في ورشات منفعة عامة منظمة من قبل الجماعات المحلية والإدارات والوزارات المكلفة بقطاعات الفلاحة والري والغابات وقطاع البناء والأشغال العمومية وفي تكوين طالبي العمل لأول مرة دون أي تأهيل خاص المقصين من النظام التربوي وذلك بغية تسهيل عملية إدماجهم في الحياة المهنية. إن هذا البرنامج ممول من قبل الدولة بإعانات وفق عدد المستفيدين ومستوى التأجير على حسب الأجر الوطني المضمون دون الأخذ بمختلف مستويات تأهيل عدد المستفيدين ومستوى التأجير على حسب الأجر الوطني المضمون دون الأخذ بمختلف مستويات تأهيل الشباب[1].

خامسا: الأنشطة ذات المنفعة العامة: تم الشروع في إنشاء أنشطة ذات منفعة عامة من خلال تقديم منح مالية في هذا الإطار بدعم وبموافقة من البنك العالمي و ذالك منذ أكتوبر 1994 من اجل توفير مداخيل لفئة البطالين خاصة الشباب منهم مقابل القيام بإشغال وأنشطة لصالح العام[2].

سادسا: أشغال المنفعة العامة ذات الاستخدام المكثف لليد العاملة: يهدف هذا الإجراء المطبق سنة 1997 إلى إنشاء مكثف لمناصب الشغل المؤقتة في المناطق الأكثر تضررا من البطالة وذلك من خلال فتح ورشات وأشغال كبرى مرتبطة بتنمية الهياكل القاعدية لمختلف البلديات مثل :مثل تجميل المحيط، صيانة شبكة صرف المياه...الخ[3]

.

سابعا: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب: أنشئت في 1996 بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في:1996/9/8 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي. وهي عبارة

---

[1] **المرجع سابق الذكر**، ص 274.

[2] ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب،" **البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برنامج التعديل الهيكلي للاقتصاد م–حالة الجزائر–"**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص279.

[3] عقالي فضيلة، مداخلة بعنوان: **"البطالة (تعريفها، أسبابها وأثارها الاقتصادية–سياسة التشغيل في الجزائر–"، الملتقى الدولي حول "استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة"**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة لمسيلة، يومي 15و16 نوفمبر 2011،ص 12.

عن هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتسعى لتشغيل كل الصيغ والمبادرات المؤدية لإنعاش قطاع تشغل الشباب، من خلال إنشاء أو توسعة مؤسسات مصغرة لإنتاج السلع والخدمات. مقرها في الجزائر العاصمة ولديها فرع في كل ولاية من ولايات الوطن، وهي تعتبر من الهيئات المرافقة في إطار الاقتصاد الاجتماعي أو التضامني، وهي عبارة عن جهاز موجه للمقاولين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 19 و40 سنة [1].

ثامنا: الصندوق الوطني للتأمين على البطالة: إن ارتفاع مستوى البطالة نتيجة تطبيق سياسة الاستقرار الاقتصادي الذي نتج عنه ضعف مستوى الاستثمار وخاصة العمومي وزيادة الطلب على العمل بوصول بطالين جدد والتقليص المتزايد للعاملين مضاف إليها البطالة التقنية الناجمة عن غلق المؤسسات العمومية، مما أدى بالجزائر إلى إنشاء الصندوق الوطني للتامين عن البطالة سنة 1994 كمؤسسة عمومية للضمان الاجتماعي تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، وتعمل على تحقيق الآثار الناجمة عن تسريح العمال لأسباب اقتصادية. وهو جهاز موجه للبطالين الذين تتراوح أعمارهم بين 30-50سنة. ويبلغ سقف الاستثمار 10000000دج، كما يجب أن يكون المستفيد ذو مؤهلات مهنية لها علاقة مع المشروع وأن يكون بدون عمل أو نشاط وأن يقدم مساهمة شخصية بالمستوى المحدد حسب قيمة المشروع[2].

تاسعا: برنامج المساعدات لإنشاء المؤسسات المصغرة: دخل هذا الجهاز حيز التنفيذ في السداسي الثاني من سنة1997 وهو موجه خصيصا لفئة الشباب الراغبين في لإنشاء مؤسسات ذات طابع إنتاجي أو خدماتي من أجل إيجاد مناصب شغل من جهة، والسعي لبروز هؤلاء الشباب كأفراد مهنيين في المجتمع، يساعد في تحقيق مشاريع معتبرة ومنه القضاء على التهميش الاجتماعي، كما أن هذا الجهاز يتحمل جزء من العمال الذين تعرضوا للتسريح جراء عمليات تصفية المؤسسات العمومية الاقتصادية، ويمول هذا الجهاز من قبل الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب[3].

---

[1] قوجيل محمد، "**تقييم الأداء الوكالة الوطنية لتدعيم تشغيل الشباب في إنشاء ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات المصغرة والمنشأة في إطار فرع ورقلة**–"،رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة ،2008، ص 130.

[2] مدني بن شهرة، **مرجع سبق ذكره**، ص 294.

[3] **المرجع سابق الذكر**، ص 289.

عاشرا: القرض المصغر: يسير من طرف الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية ودخل هذا البرنامج حيز التنفيذ في شهر نوفمبر 1999، وهو موجه للأشخاص الذين ليس لهم منصب شغل والذين تتراوح أعمارهم بين 18-60 سنة ويتمثل أساسا في منح قرض بنكي للمساعدة في إنشاء نشاط يختاره طالب القرض المصغر، ويتراوح المبلغ الذي يمكن منحه بين 5000و350000دج وللحصول على هذه المساعدة يتعين على طالبها لزوما أن يتوفر في ماله الخاص على مالا يقل عن 5في المائة من مبلغ القرض المطلوب، وتقدم البنوك هذا القرض لمدة تمتد من سنة إلى خمس سنوات وفقا لمبلغ القرض المطلوب، وتتولى الخزينة تخفيض سعر الفائدة على هذا القرض حيث لا يدفع المستفيد سوى 2في المائة من الفوائد البنكية، وزيادة على كل ذالك تقرر إنشاء صندوق ضمان لرأس مال 4ملايير دينار من أجل طمأنة البنوك وتسهيل منح القروض[1].

حادي عشر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات: أنشئت بمقتضى الأمر الرئاسي 01-03 والمتعلق بتطوير الاستثمار لتحل محل الوكالة الوطنية لدعم ومتابعة الاستثمار سابقا، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تعني بخدمة المستثمرين الوطنيين والأجانب على حد سوى، وتعتبر هذه الوكالة الأداة الأساسية للتعريف بفرص الاستثمار القائمة وترويج بها واستقطاب رؤوس الأموال والاستثمارات. وتهدف هذه الوكالة إلى تشجيع الاستثمارات وذالك من خلال الخدمات التي تقدمها وتقرير المزايا الضريبية المرتبطة بالاستثمار والذي ينعكس ايجابيا في إحداث مناصب شغل[2].

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

سنستعرض فهذا المبحث بعض الدراسات السابقة من مذكرات وملتقيات التي لها علاقة بدراستنا.

---

[1] دبون عبد القادر، السويسي هواري، "**أثر الخوصصة في الجزائر على وظيفة تسيير الموارد البشرية في المؤسسة**"، مجلة الباحث، العدد الثالث، الجزائر، 2005، ص 111.

[2] **المرجع السابق**، ص 183.

المطلب الأول: المذكرات

1. دراسة سليم عقون حول "قياس المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة – دراسة قياسية تحليلية–حالة الجزائر" مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر،2009–2010،وتهدف هذه الدراسة إلى محاولة تحليل واقع ظاهرة البطالة في الاقتصاد الجزائري ومعرفة أثر أهم الإصلاحات الاقتصادية على مستوي التشغيل والبطالة.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- أن الجزائر أخذت على عاتقها بعض الإصلاحات خلال مرحلة تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي لعلاج الاختلافات الداخلية والخارجية، لكن نجد على نجد على أثر تلك الإصلاحات أثار عديدة شملت النواحي الاقتصادية والاجتماعية خاصة، حيث تفاقمت مشكلة البطالة ما يعني أن للإصلاحات الاقتصادية أثر على مستوى التشغيل والبطالة، حيث معدل البطالة سنة 2000الى 28.90 في المائة.
- معدلات البطالة سجلت انخفاض معتبر خلال الفترة 2000–2007 حيث وصلت إلى 13.80 في المائة سنة 2007 وذلك راجع إلى تطبيق الاقتصادي الجزائر برنامج دعم لنمو والإنعاش الاقتصادي وبسبب ارتفاع أسعار المحروقات.

أما من خلال الدراسة القياسية تبين ما يلي:

- تتأثر البطالة بشكل كبير بحجم السكان الإجمالي وبالناتج المحلي الحقيقي.
- عدم ظهور متغير معدل التضخم في النماذج فيمكن إرجاع ذلك إلى أنه لا توجد علاقة واضحة بين معدل التضخم ومعدل البطالة في الجزائر في الأجل الطويل وبالتالي لا تؤثر التغيرات في معدل التضخم على معدلات البطالة.

2. دراسة **براحو حاج ملياني** حول "**دور آليات دعم التشغيل ودعم الاستثمار في الحد من ظاهرة البطالة في الجزائر**"– دراسة تحليلية قياسية وتنبئية –مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم،2013–2014، وتهدف هذه الدراسة إلى محاولة تحليل واقع ظاهرة البطالة في الاقتصاد الجزائري ومعرفة أثر دور الآليات الاستثمار في الحد من البطالة.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- أوصلتنا إلى عدة حقائق منها ما هي تاريخية من خلال جمع البيات المتغيرات، ومنها ماهية مستقبلية بتطبيق النموذج القياسي.
- سمحت لنا لمعرفة أهم الخصائص والميزات التي يتمتع بهذا النموذج الخطي المتعدد.
- سمحت لنا بتطبيق مفاهيم قليلة الاستعمال في علم الاقتصاد خاصة القياسي مثل الانحدار التدريجي واختبارات الإحصائية .
- سمحت لنا بقياس مدى قدرة تدخل الدولة من أجل إحداث استقرار في سوق الشغل والتخفيض من حدث مشكلة البطالة.
- هذه البرامج التي اعتمدتها الدولة من أجل الحد من الظاهرة هي مجرد حلول مؤقتة وظرفية .

3- دراسة العايب عبد الرحمان حول " **البطالة وإشكالية التشغيل في إطار برنامج التعديل الهيكلي**"- حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003-2004، والتي تهدف إلى محاولة تقييم نتائج سياسة الإصلاح الاقتصادي "التعديل الهيكلي".

من الناحية الاقتصادية والاجتماعية ودور سياسة الإصلاح الاقتصادي في استيعاب العمالة الزائدة وإمكانية استحداث فرص عمل جديدة.

وقد توصلت الدراسة في الأخير إلى:

- أن مرحلة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي قد شهدت زيادة في معدل البطالة في مختلف أنواعها خاصة الهيكلية منها.
- التأكيد على أن البرهان الحقيقي لمستقبل الشغل في الجزائر يقوم على أساس تنمية الأنشطة الذاتية من خلال إنشاء مؤسسات ومشاريع فردية وجماعية قادرة على البقاء والاستمرارية وعلى رفع معدل المردودية لمختلف عوامل الإنتاج الشيء الذي سيخفف من حجم البطالة على المدى الطويل.

المطلب الثاني: الملتقيات

1. دراسة **أمال خدادمية "أسباب مشكلة البطالة في الجزائر و تقييم سياسات علاجها"**، الملتقى الدولي حول **استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة**، كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار عنابة،20-09-2011 ،وهدفت الدراسة إلى التعرف على ملامح الاستثمار في الجزائر وواقع المشكلة البطالة في المجتمع الجزائري والحلول الكفيلة بتقليصها.

وتوصلت إلى انه بالرغم من كل الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية كاستراتيجية للقضاء على البطالة في إطار استقطاب الاستثمار، إلا أنه يظل دون مستوى الطموحات والقدرات التي تزخر بها الجزائر في شتى الميادين.

2. دراسة **بوخورس عبد الحميد وبلعيدي عبير** بعنوان "**أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على سوق العمل في الجزائر** "، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحوكمة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير بالاشتراك مع مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، جامعة المسيلة،15-2011/11/16،وهدفت الدراسة إلى إبراز الدور الهام الذي يلعبه الاستثمار بالجزائر في توفير التمويل المطلوب لإقامة المشاريع الإنتاجية ونقل التكنولوجيا والمساهمة فيرفع مستويات الدخل والمعيشة وخاصة في خلق فرص العمل.

وتوصلت إلى أن الجزائر تسعى للحد من ظاهرة البطالة بمحاولة استيعاب أكبر قدر ممكن من اليد العاملة النشطة القادرة على العمل والراغبة فيه، وذلك من خلال إصدار مجموعة من القوانين المشجعة على الاستثمار الوطني والأجنبي ولكن رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة وتبقى مع ذلك نسبة البطالة مرتفعة في الجزائر.

خلاصة

من خلال دراسة تحليل واقع البطالة في الاقتصاد الجزائر نجد أن معدلات البطالة عرفت تزايد كبيرا في الفترة الممتدة ما بين (2010-2019)، وذلك بسبب إتباع الجزائر برامج الإصلاح الاقتصادي التي كان لها أثر كبير في رفع معدلات البطالة وهذا ما تم ملاحظته في الجزء الأول.

أرادت الحكومة الجزائرية علاج مشكلة البطالة من خلال مجموعة من السياسات تمثلت في أجهزة دعم التشغيل وأجهزة دعم الاستثمار سواء كانت مسيرة من طرف الوزارة المكلفة بالعمل أو مسيرة من قبل وزارة أو من طرف رئاسة الحكومة مباشرة، وهذا ما تم تناوله في الجزء الثاني، حيث لاحظنا أن تلك الأجهزة حققت نتائج ايجابية فيما يخص توفير مناصب، الشغل وتخفيف من حدة البطالة ولكن معظم هذه المناصب كانت في القطاعات الغير المنتجة كما أنها تعتمد على النفقات العامة والتي مصدرها يتمثل في عائدات المحروقات.

الفصل الثالث

دراسة قياسية لأثر الاستثمار للحد من البطالة في الجزائر

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر الاستثمار للحد من البطالة في الجزائر

تمهيد

إن معرفة تغير معدل البطالة في المستقبل لا يأتي إلا باستخدام الأدوات الرياضية والإحصائية الخاصة بتقدير النماذج الاقتصادية القياسية، ومن خلال هذا الفصل سيتم تطبيق أحد هذه النماذج القياسية والأدوات الإحصائية من أجل التعرف على المتغيرات التي تؤثر على معدلات البطالة بالجزائر.

فقد قسمنا هذا الفصل إلى قسمين، حيث القسم الأول قمنا باستعمال الإحصاء الوصفي من أجل دراسة تغيرات بيانات آليات دعم الاستثمار في للحد من البطالة في الجزائر خلال فترة الدراسة، وتغيرات آليات دعم التشغيل والتي ممثلة بإحدى عشرة جهاز تابع لوزارة العمل والحماية الاجتماعية ووزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، وفي القسم الثاني قمنا باستعمال أساليب الاقتصاد القياسي من أجل تحديد أحسن نموذج قياسي فقد تم اختيارنا للنموذج المتعدد من أجل إسقاط الفصل النظري للاقتصاد القياسي على ظاهرة البطالة بالجزائر، و في الأخير حاولنا دراسة واختبار النموذج لمعرفة ما إذا كان صالحا لاستعماله من أجل التنبؤ.

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستعملة

سنتطرق في هذا المبحث إلى الطريقة المستخدمة في جمع بيانات الدراسة واختبار مجتمع العينة ومصادر جمع المعلومات وأدوات الدراسة، والأساليب الإحصائية المستخدمة في ذلك.

المطلب الأول: الطريقة المستعملة في الدراسة

من أجل تحقيق الأهداف المرجوة من الدراسة لابد من الإحاطة بجميع الجوانب المتعلقة بكل من مجي تمتع الدراسة وعينة الدراسة، وكذلك طبيعة متغيراتها، بالإضافة إلى الأدوات والبرامج الإحصائية والقياسية المستخدمة لحساب النتائج.

أولا– منهجية الدراسة:

تختبر هذه الدراسة دور وأثر تغيرات الاستثمار على معدلات البطالة باعتبار أن الدول النامية تعتمد بشكل كبير على المحروقات في تمويل نفقاتها العامة، وبذلك فأن تغير في أسعارها يؤدي لا محالة إلى التأثير على حجم الإنفاق العام، الذي يؤثر بدوره على الاستثمار والتشغيل والاستهلاك. ومن جهة الأخرى يمكن للحكومات الاستعانة بالآليات الاستثمار لتعويض انخفاض إيراداتها، وذلك بدراسة سوق العمل العالمية ومعدلات البطالة بمختلف أنواعها في الجزائر خلال الفترة الدراسة (2010-2019).

لاختبار العلاقة بين المتغير المستقل والتابع استعملنا نموذج الانحدار البسيط الذي يتلاءم مع عينة الدراسة والمعطيات المتوفرة، بالاعتماد على معامل الارتباط بين المتغيرين، معامل التحديد، اختبار ستيودنت واختبار فيشر لقياس نوع وجودة هذه العلاقة، بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي Eviews 09.

ثانيا– اختيار عينة الدراسة: انطلاقا من هدف الدراسة المتمثل في تأثير الاستثمار على معدل البطالة، تم اختيار حالة الجزائر باعتبارها من بين الدول النامية، وهي تعتمد بشكل كبير على المؤشرات الكلية في تحديد سياساتها الاقتصادية، وبذلك فهي تتأثر كثيرا بمستوى الاستثمارات.

حيث تم الحصول على الإحصائيات والبيانات المتعلقة بالدراسة (نسبة البطالة، قيمة الاستثمارات) من مصادرها الأولية متمثلة في التقارير السنوية لبنك الجزائر وتقارير الديوان الوطني للإحصائيات.

تم اختيار فترة الدراسة [2010-2019]، وذلك كونها فترة عرفت مستويات نمو و إرادة سياسية في جلب وتطوير مستوى الاستثمار من جهة و محاولة تقليل معدلات البطالة، وهي الفترة التي تعطي الحد الأدنى من المشاهدات التي تطلبها مثل هذه الدراسات القياسية.

ثالثا– تقديم متغيرات الدراسة: نعتمد في دراستنا على دراسة العلاقة بين المتغير المستقل الاستثمار **INV** والمتغير التابع نسبة البطالة **CHO**.

1– المتغير التابع: البطالة CHO

اختلف الباحثين في تحديد معادلة متفق عليها لتحديد معدل البطالة، وسبب ذلك يرجع إلى حجم الاستثمارات، فيما إذا كانت تعتمد في حسابه أم يتم استبعادها، وفي هذه الدراسة يتم اختبار الطرق الثلاثة التي يمكن بها حساب معدل البطالة،

صيغة حساب معدلات البطالة:

معدل البطالة = عدد العاطلين / القوى العاملة

الجدول رقم (1):تطور معدلات البطالة في الجزائر (2010–2019)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
البطالة %	10	10	11	9.80	10.60	11	11.20	11.70	11.70	11.40

الوحدة: %

من خلال الجدول يتضح أن نسبة البطالة في فترة ممتدة بين (2010-2012) كانت ثابتة، وأما في سنة 2013 قد انخفضت إلى9.80بالمئة، وأما في الفترة من (2014-2019) فكانت في تزايد مستمر.

لتسهيل فهم المعطيات الواردة في الجدول السابق نمثلها من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (1): منحنى يمثل تطور معدلات البطالة في الجزائر (2010-2019) بالنسبة المئوية.

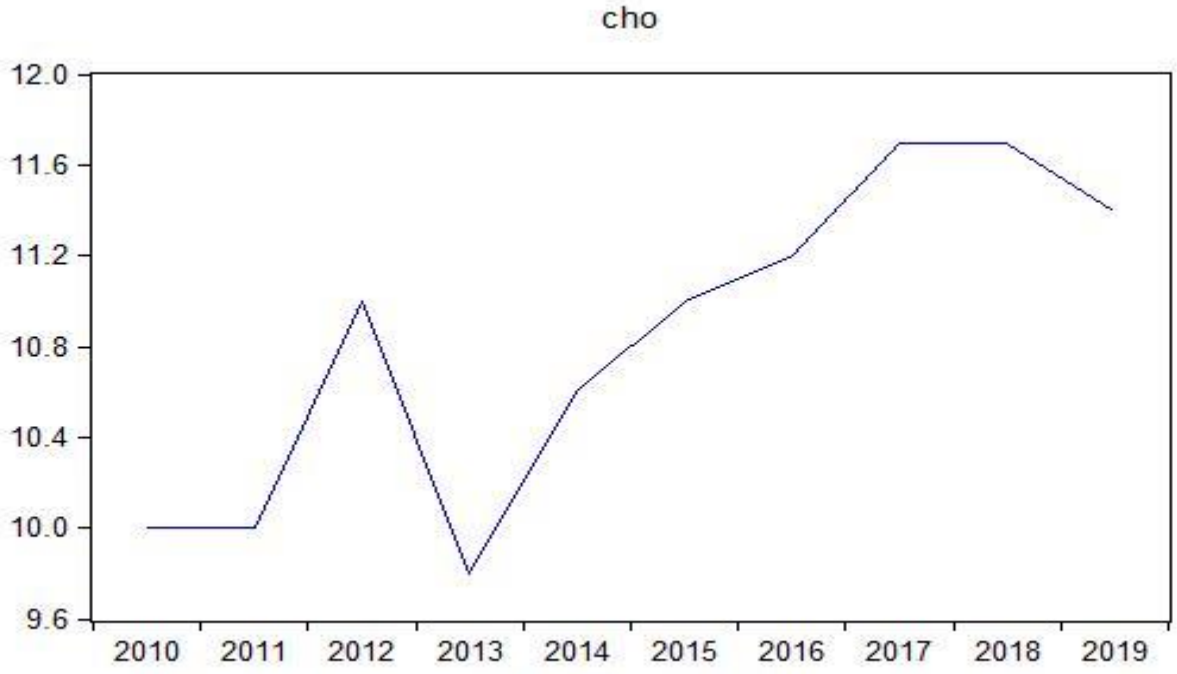

المصدر:من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات Eviews9.

من خلال التمثيل البياني رقم (1) نلاحظ معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة[2010-2011] كان ضعيف حيث كان متوسط معدل البطالة لهذه الفترة يقدر ب 10 بالمائة، وبعد هذه الفترة إلى غاية سنة 2011 بدأ في تذبذب هذه الفترة وذلك راجع إلى أن فرص التشغيل ضئيلة ، ولكن خلال الفترة الممتدة بين 2012 و 2013 انخفض معدل البطالة بشكل سريع حيث بلغ أدنى مستوى له سنة 2013 قدر ب 9.7بالمائة، ربما يرجع ذلك وهذا ناتج عن الجهود التي تبذلها الدولة في توفير مناصب الشغل للعاطلين في جميع القطاعات لكل فرد قادر على العمل، أما الفترة ما بين 2013و 2019 فكان التزايد مستمر وراجع ذلك لمشاركة أفراد المجتمع في العمل، سواء ارتفاع معدل المشاركة لدى الذكور عن نظيره للإناث في الجزائر وقد يعزي ذلك إلى أسباب عديدة منها ثقافية وعقائدية، وغياب النشاطات المعنية بتمكين المرأة؛ نلاحظ زيادة نسبة الإناث إلى القوى العاملة وهذا يعكس دخول المرأة إلى سوق العمل بحيث بلغ معد البطالة في الجزائر11.6بالمائة .

2- المتغير المستقل: الاستثمار INV

عرفت قيمة الاستثمارات تطورات ملحوظة خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2019، وفي الجدول التالي سنحاول إبراز ذلك.

الجدول رقم (2):تطور قيمة الاستثمارات في الجزائر (2010-2019).

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الاستثمار	4968.1	5551.4	6243.3	7223.6	7848.4	8486.9	8893.5	8925.4	9543.9	9726.3

يتضح من خلال الجدول أن نسبة تطور الاستثمار في الفترة ممتدة بين(2010-2019) في زيادة مستمر وهذا راجع للسياسات التي انتهجتها الدولة لتطوير قيمة الاستثمارات، ودعمها لمختلف المؤسسة وتشجيعها.

لتسهيل فهم المعطيات الواردة في الجدول السابق نمثلها من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (2): تطور قيمة الاستثمارات في الجزائر (2010-2019) بالمليار دينار جزائري.

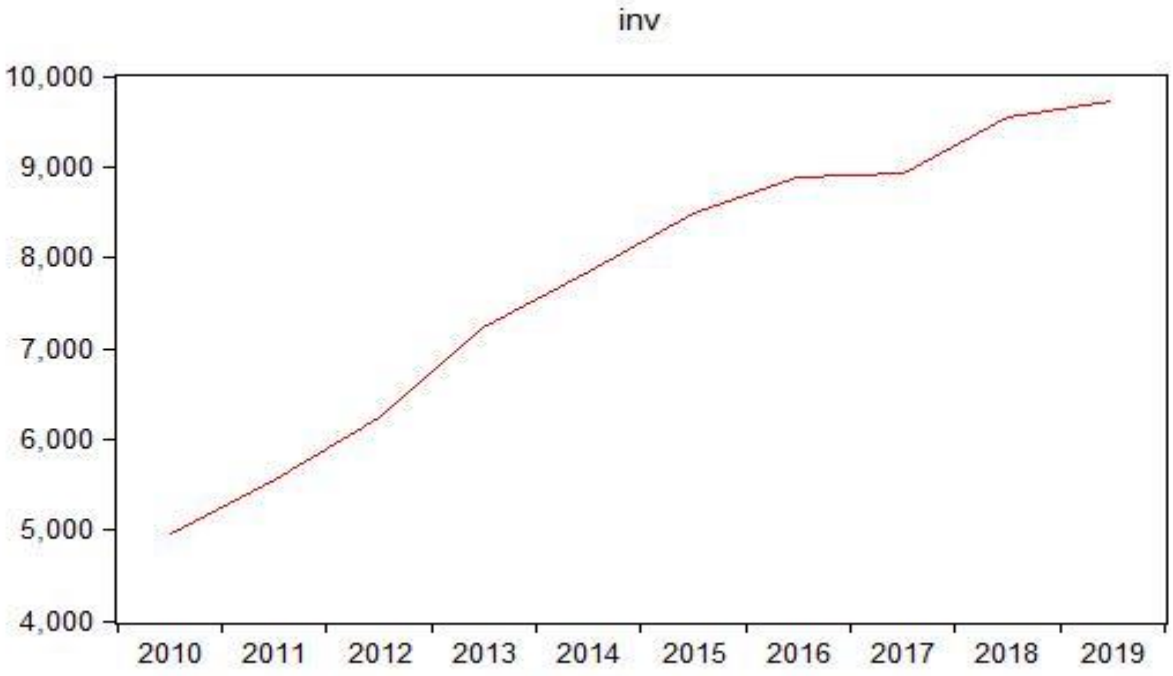

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات Eviews9.

من خلال التمثيل البياني رقم (2) الموضح لتطورات قمة وحجم الاستثمارات في الجزائر، نلاحظ ارتفاع مستمر للقيمة الاستثمار خلال فترة الدراسة، حيث كانت نسبة الاستثمار في2010 تقدر ب5 مليار من حجم الاستثمار الكلي التي عرفت تزايد بطيء إلى غاية سنة 2013 وذلك لقيام الدولة بدعم المؤسسات المصغرة والمؤسسات الناشئة، فيما شهدت الفترة(2013-2017)تذبذب في قيمة وحجم الاستثمار إلى غاية سنة 2017 شهدت استقرار نسبي للحجم الاستثمار، أما في الفترة الأخيرة من (2017-2019) فقد بلغ تطور قيمة الاستثمار فيها الذروة والذي كان باتخاذ الدولة مجموعة من الإصلاحات والتعديلات من اجل تحسين وتشجيع الاستثمار في الجزائر.

من خلال الجدولين رقم 1 و 2 يمكن إعطاء الشكل التالي الذي يوضح تغير الاستثمارات ومعدلات البطالة خلال فترة الدراسة.

الشكل رقم(1و2):العلاقة بين نسبة البطالة والاستثمار في الجزائر (1987-2016).

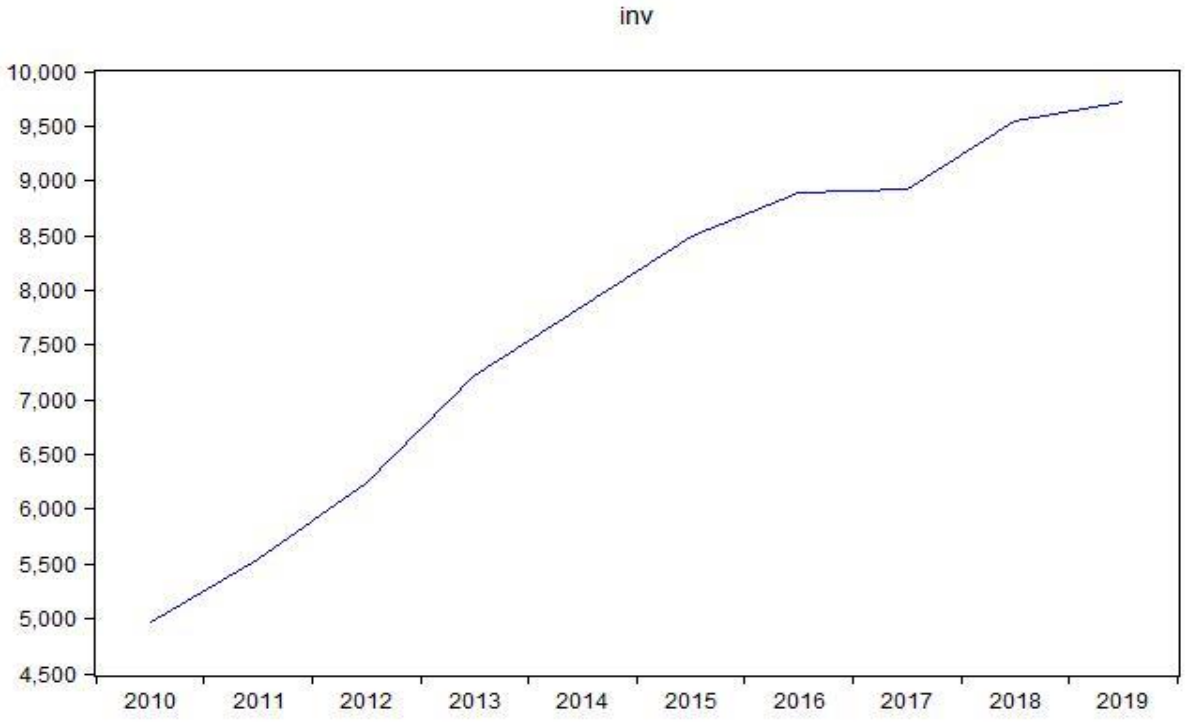

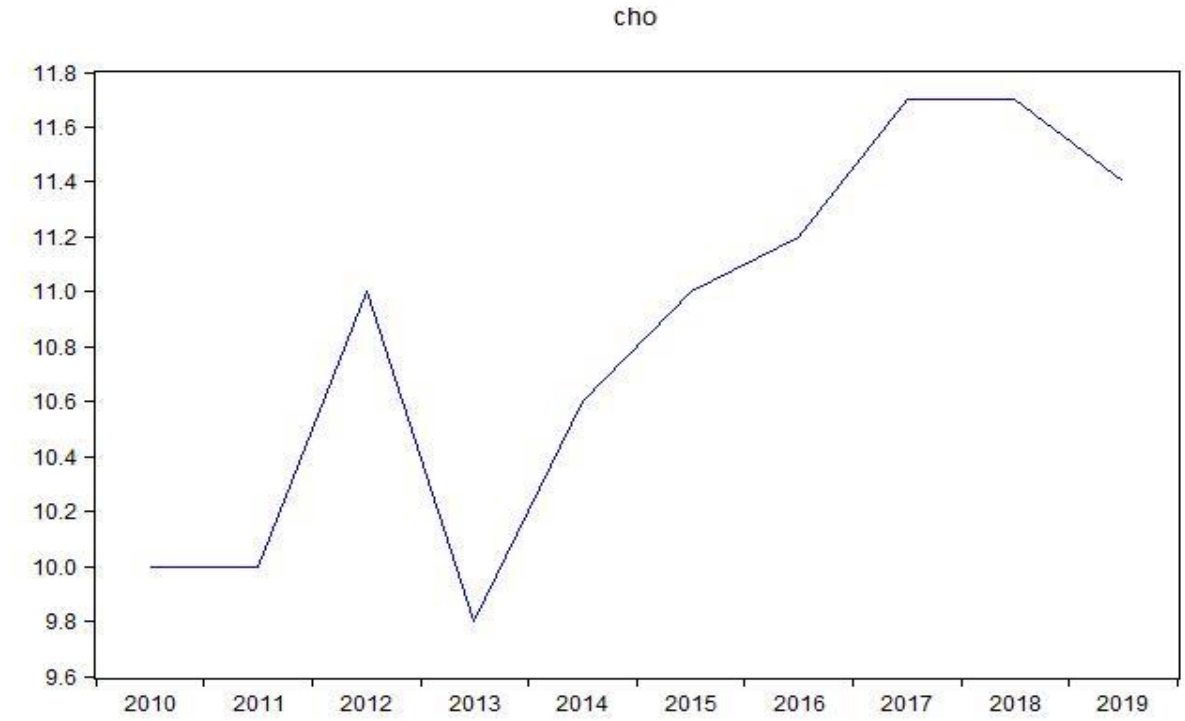

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات Eviews9.

من خلال التمثيل البياني رقم (1و2) الموضح لتطورات معدلات البطالة (**Cho**) المحسوب بثلاث طرق مختلفة، حيث نلاحظ أن مستوى المعدلات في المنحنى البياني Choمرتفعة بشكل كبير مقارنة بمستوى المعدلات في المنحنيين البيانيين Choو .inv الذين يعتبران في مستويات متقاربة نوعا ما، حيث يوضح المنحنى البياني Cho وجود تذبذب مستمر لمعدلات البطالة اما قيمة الاستثمارات في تزايد مستمر خلال فترة الدراسة، وايزاء التحديات المطروحة قامت الدولة بمحاولة استحداث الوظائف وتشغيل طالبي العمل. ولكن الجهود ما تزال غير كافية، وتتطلب ابتكار حلول جديدة كتنظيم برامج تدريبية وتثقيفية موجهة إلى الشباب والشابات لتوعيتهم بأهمية العمل وقيمته. وقد اقترح الدفع التركيز في تدريب المهني على تدريب المرأة لزيادة معدل مشاركتها في سوق العمل وتنويع مجلات عملها، وتوجيه الإنفاق العام إلى المناطق النائية والأقل نموا بغية تحقيق العدالة في توزيع الموارد من جهة، واستفادة جميع المواطنين من ثمار التنمية، من جهة أخرى وضع حزمة من السياسات لتنشيط اقتصاديات الدولة وغيرها من الحلول.

المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة

تتمثل الإجراءات المتبعة في تحديد النموذج المستخدم في الدراسة ومدى أهمية تطبيقه في عينة الدراسة والمتمثلة في تأثير الاستثمار على البطالة.

أولا– تحديد النموذج المستخدم في الدراسة:

يتمثل النموذج المستخدم في الدراسة في نموذج الخطي البسيط من أجل دراسة تأثير الاستثمار على معدلات البطالة.

وهو عبارة عن أسلوب إحصائي يقوم بصياغة أثر عدة ظواهر مؤثرة على ظاهرة معينة على شكل دالة رياضية بفرض توقع قيم غير معروفة لها.

تم اختيار هذا النموذج لإبراز التأثير والعلاقة بين المتغير التابع والمتمثل في معدل البطالة **CHO**، والمتغير المستقل الاستثمار **INV** من جهة أخرى، حيث تكون معادلة الانحدار الخطي البسيط على الشكل التالي:

$$CHO_i = \alpha + \beta\, INV_i + \varepsilon$$

حيث أن:

CHO : المتغير التابع وهو معدل البطالة.

INV : المتغير المستقل وهو الاستثمار.

α: معامل الانحدار وهو الجزء الثابت في المعادلة.

β:معامل الانحدار الذي يقيس متوسط التغير في المتغير التابع نتيجة تغير وحدة واحدة في المتغير المستقل.

ε : المتغير العشوائي (الأخطاء).

ثانيا– اختبارات النموذج:

1– معامل الارتباط (بيرسون): ويتم استعماله لقياس درجة الارتباط أو معرفة قوة العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل، أي في حالة تغير المتغير المستقل في اتجاه معين كيف تكون استجابة المتغير التابع لذلك وكيف تكون قوته.

ويكون المعامل محصور بين –1 و +1، أما إشارة المعامل فهي تدل على العلاقة بين المتغيرين طردية أو عكسية، ويمكن تفسير الارتباط كالتالي:

الجدول رقم (3): يوضح حدود وقوة معامل الارتباط

الارتباط عكسي		الارتباط طردي	
قيمة معامل الارتباط	نوعه	قيمة معامل الارتباط	نوعه
-1	تام	+1	تام
من 0.5- إلى 1-	قوي	من 0.5+ إلى 1+	قوي
0.5-	متوسط	0.5+	متوسط
من 0 إلى 0.5-	ضعيف	من 0 إلى 0.5+	ضعيف
0	منعدم	0	منعدم

المصدر: عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، ط2، مصر، 2005، ص66.

2- معامل التحديد: يقيس هذا المعامل نسبة التغير الحاصل في المتغير التابع نتيجة التغير في التغير المستقل بوحدة واحدة، ويعطى بالعلاقة التالية:

$$R^2 = \frac{\widehat{\beta} \sum INV_i \ INVf_i}{\sum INVf_i^2}$$

3- اختبار ستيودنت: يستعمل للكشف عن معنوية العلاقة حيث تقارن احتمالية كل معامل بمستوى دلالة 5% وبدرجة حرية "n-m"، حيث n تمثل عدد المشاهدات أو السنوات و m عدد المتغيرات.

ويحسب اختبار ستيودنت بالعلاقة التالية:

$$t_\beta = \frac{\beta}{\delta_\beta} \qquad t_\alpha = \frac{\alpha}{\delta_\alpha}$$

حيث:

t: متغير الاختبار ستيودنت

δ: الانحراف المعياري.

n: عدد المشاهدات.

4- اختبار فيشر: ويستعمل لاختبار المعنوية الكلية للنموذج، وهذا من خلال المقارنة بين الاحتمالية عند اختبار فيشر ومستوى الدلالة p=5%.

كما يتم استخدام اختبار فيشر (F) لتقيم جودة معادلة الانحدار المقترحة واختبار موضوعية معامل التحديد.

حيث أن:

$$\mathbf{f_{réel}} = \frac{\mathbf{R^2\,(n-m-1)}}{\mathbf{(1-R^2)m}}$$

- m :عدد المتغيرات المستقلة.
- n: عدد المشاهدات (عدد عناصر العينة المدروسة).
- R^2 : معامل التحديد.

ولاستخراج (F_{tab}) الجدولية من جدول التوزيع لفيشر نحسب القيم التالية:

- V1=m: درجة الحرية للسنة 1.
- V2=n-m-1: درجة الحرية لباقي السنوات.

المبحث الثاني: عرض النتائج ومناقشتها

سنحاول في هذا المبحث عرض النتائج وتحليلها باستخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط، وذلك لإبراز العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع.

المطلب الأول: عرض النتائج

سيتم اختبار العلاقة بين المتغيرين من خلال استعمال معدل التغير من سنة إلى أخرى من أجل التجانس بين قيم المتغيرين، وذلك من خلال اختبار علاقة تغير معدل البطالة بتغير قيمة الاستثمار، خلال الفترة 2010-2019 باعتبار أن معطيات الفترة تميزت بعدم الاستقرار.

1-تقدير معلمات نموذج الانحدار الخطي البسيط:

الجدول رقم (4): الموضح لنموذج الانحدار بين الاستثمار و معدل البطالة.

Dependent Variable: CHO
Method: Least Squares
Date: 06/08/21 Time: 11:40
Sample: 2010 2019
Included observations: 10

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	8.210647	0.696638	11.78610	0.0000
INV	0.000340	8.81E-05	3.853768	0.0049

R-squared	0.649914	Mean dependent var	10.84000
Adjusted R-squared	0.606153	S.D. dependent var	0.708990
S.E. of regression	0.444942	Akaike info criterion	1.395112
Sum squared resid	1.583789	Schwarz criterion	1.455629
Log likelihood	-4.975560	Hannan-Quinn criter.	1.328725
F-statistic	14.85153	Durbin-Watson stat	2.381464
Prob(F-statistic)	0.004852		

المصدر: من إعداد الطلبة باستخدام Eviews9.

من خلال الجدول (2-4) يمكننا كتابة نموذج الانحدار الخطي البسيط للمتغيرين كما يلي:

$$\Delta CHO_i = 8.21064 + 0.00034\Delta INV + \varepsilon$$

من العلاقة السابقة نستنتج أن الاستثمار يؤثر إيجابا على معدلات البطالة فهي علاقة طردية وهو ما تبرزه الإشارة الموجبة للمعامل β، كما نستنتج أن كل زيادة في الاستثمار بـ1% يترتب عنها زيادة في معدل تغير معدل البطالة بنسبة 0.00034

كما نلاحظ أن الجزء الثابتα له قيمة موجبة وهذا يستدل أن إذا كان متوسط معدل التغير في الاستثمار منعدم فإن معدل التغير في معدلات البطالة يكون عند النسبة 8.21064.

2- التشخيص الإحصائي للنموذج:

في الدراسات الإحصائية لا يكفي تقدير نموذج إحصائي والتحليل من خلاله بل يجب تشخيص القوة الإحصائية له من خلال مجموعة من الاختبارات أو المعايير والتي سوف تساعدنا لتشخيص النماذج القياسية في هذه الدراسة.

أ- اختبار المعنوية الإحصائية للمعالم المقدرة:

سنختبر الدلالة الإحصائية لكل من α وβ للنموذج المقدر وفق الفرضيتين التاليتين:

- ✓ من أجل اختبار معنوية α:

$H_0 : \alpha = 0$ الاستثمار ليس له أثر معنوي على معدلات البطالة.

$H_1 : \alpha \neq 0$ الاستثمار له أثر معنوي على معدلات البطالة.

- ✓ من أجل اختبار معنوية β :

$H_0 : \beta = 0$ الاستثمار ليس له أثر معنوي على معدلات البطالة.

$H_1 : \beta \neq 0$ الاستثمار له أثر معنوي على معدلات البطالة.

من خلال الجدول السابق رقم (4) نلاحظ أن القيم الاحتمالية للاختبار أقل من مستوى الدلالة 5% ولها دلالة إحصائية في الواقع، وعليه نقبل H_1 أي أن الاستثمار له تأثير معنوي على معدلات البطالة.

ب- اختبار جودة التوفيق:

من خلال قيمة معامل التحديد R^2 يساوي 0.6499 فإن المعادلة السابقة تفسر 64.99% من التغيرات الإجمالية لمعدلات البطالة وهذه النسبة يمكن الاعتماد عليها لتفسير العلاقة المدروسة، أما النسبة المتبقية فتمثل متغيرات أخرى خارج النموذج بالإضافة إلى الأخطاء العشوائية.

ج- اختبار المعنوية الكلية: في هذا الجانب نختبر الدلالة الإحصائية للمعادلة وفق الفرضيتين:

- ✓ من أجل اختبار معنوية α:

$H_0 : \alpha = 0$ النموذج غير مناسب.

$H_1 : \alpha \neq 0$ النموذج مناسب.

- ✓ من أجل اختبار معنوية β:

$H_0 : \beta = 0$ النموذج غير مناسب.

$H_1 : \beta \neq 0$ النموذج مناسب.

من خلال القيمة الاحتمالية لاختبار فيشر (Probe(F- statisic=0.004852<0.05) ، ومنه فإنه تقبل الفرضية H_1 التي تفسر وجود دلالة إحصائية للمعادلة المقدرة وللقيمة R^2 عند مستوى معنوية 5%.

د- معامل الارتباط:

الجدول رقم (5) : الموضح لمعامل الارتباط ΔCHO

	ΔCHO	ΔINV
ΔCHO	1.000000	0.806172
ΔINV	0.806172	1.000000

المصدر: من إعداد الطلبة باستخدام Eviews9.

من خلال الجدول يتبين لنا أن معامل الارتباط " r " يساوي 0.80 وهو ما يفسر أنه هناك ارتباط طردي قوي بين معدل البطالة و الاستثمار.

المطلب الثاني: مناقشة النتائج

بعد عرضنا للنتائج وتحليلها بواسطة النماذج الإحصائية التي تم الاعتماد عليها لدراسة العلاقة بين الاستثمار معدلات البطالة تم استخلاص ما يلي:

- ✓ تتأثر مستويات البطالة بتغير مستويات الاستثمار، وهذا ما تفسره قيمة اختبار التوفيق التي تساوي 64.99% وهي نسبة تفسر العلاقة بين المتغيرين، و كذلك ما تم التوصل إليه في النتائج حيث أظهرت أن درجة الارتباط تساوي 0.80 وهذا يدل على وجود علاقة طردية بين الاستثمار ومعدلات البطالة .
- ✓ بعد تحديد احصائية white الحسابية عند مستوى معنوية5 % نقبل فرضية العدم والتي تنص على تجانس التباين.
- ✓ عدد المشاهدات بلغت 10.
- ✓ معامل التقدير لكلا المتغيرين (البطالة 8.210647، أما المتغير الثاني الاستثمار 0.000340).
- ✓ الخطأ المعياري 0.696638للبطالة والاحتمالية تقل عن 1 فإذن لها تأثير ودلالة إحصائية.
- ✓ بما أن المعنوية تأول إلى الصفر بحيث بلغت 0.004852 فإن النموذج بكامله يصلح للتحليل.
- ✓ التمسنا التركيز المنصب فقط على تأثير استراتيجية الدولة في القضاء على البطالة من خلال اليات الدعم وكذا الاستثمار من دون التركيز على المعدل الطبيعي للبطالة وباقي المتغيرات الأخرى التي كانت تمثل 53.01% من تباين معدل البطالة.
- ✓ من خلال استعمال الانحدار التدريجي واختبارات الاحصائية التي سمحت لنا بقياس مدى قدرة تدخل الدولة من أجل احداث استقرار في سوق الشغل والتخفيف من مشكلة البطالة.

خلاصة

من جانب النظرية الاقتصادية نرى أن العلاقة بين تطور معدلات البطالة وآليات دعم الاستثمار هي عكسية ، بحيث إذا زادت آليات الدعم انخفض معدل البطالة والعكس صحيح، وعليه قد حاولنا من خلال هذا الفصل دراسة آليات دعم الاستثمار والتشغيل إحصائيا تم تقديرا نموذج الانحدار المتعدد من خلال تحديد متغيرات وجمع بيانات كل متغير خلال فترة الدراسة (2010-2019) وقد اخترنا من بين طرق إيجاد النموذج الانحدار الخطي المتعددة طريقة الانحدار التدريجي، والتي أظهرت وجود علاقة بين المتغير التابع (معدل البطالة) والمتغير المستقل الاستثمار، ثم تم اختبار صلاحية هذا النموذج قياسيا وتنبئا، فوجدنا أنه من الممكن التنبؤ بيه.

ومن خلال هذا النموذج المقترح اتضح لنا أن معدل البطالة يتأثر بشكل كبير بآليات الدعم سواء كانت من أجل التشغيل أو الاستثمار، وكان على الدولة الجزائرية إتباع الفكر الكنزي في القضاء على المشكلة البطالة، فقد افترض كينز تدخل الدولة من أجل زيادة حجم الاستثمار لزيادة حجم العمالة، وكذلك التضحية بالاستقرار النقدي وموازنة الدولة في مبادئ الأمر، لإعطاء عمل للعاطلين دون التمييز بين طبيعة العمل إذا كان منتجا أم لا، ليزيد من حجم الاستهلاك الذي يضمن تصريف ما تنتجه المؤسسات، إذ يقول كينز: إن من الأفضل أن يدفع للعمال لقاء حفرهم خنادق في الأرض، وردمها من أن يبقوا بدون عمل. لأن الدخل الذي سوف يتم توزيعه على العاطلين يرفع من مستوى استهلاكهم، ويحفز المستثمرين على توسيع مشاريعهم وطلب يد عاملة إضافية.

خاتمة عامة

خاتمة عامة

لا يمكن بأي حال من الأحوال فهم الظواهر الاقتصادية أو غيرها، إلا بعد الخوض في أصولها وجذورها والرجوع بها إلى إطارها الطبيعي وسياقها العام ودراسة تطوراتها عبر الزمن، بالاستعانة بأدوات منهجية علمية مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار مختلف الأفكار والمدارس المساهمة في ذلك، انطلاقا من هذا المنظور جاءت دراستنا لموضوع دور آليات دعم الاستثمار في الحد من ظاهرة البطالة باعتبارها إحدى الطرق الهامة التي أصبحت الكثير من الدول تلجأ إليها قصد استعادة التوازن في سوق العمل للحد من الآثار الناجمة عنها.

كم أن الاستثمار يعتبر أحد أهم رؤوس الأموال التي شهد تطورا كبيرا نظرا للدور المهم والحيوي الذي يلعبه فيرفع من القدرات الإنتاجية الاقتصادية الوطنية وزيادة معدلات التشغيل، بالإضافة إلى إدخال التقنية المتقدمة هذا من جهة، ومن جهة أخرى ظهور الحاجة إلى الاستثمار من طرف الدول النامية للاستفادة من تلك المزايا التي يتمتع بها.

حاولت السلطات الجزائرية توفير مناخ استثماري ملائم من خلال الإصلاحات والبرامج المنتهجة التي تهدف إلى ترقية وتشجيع الاستثمار خارج قطاع المحروقات، وتعتبر الجزائر مجالا خصبا لجذ الاستثمارات، خاصة في قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وأيضا في قطاع الخدمات، والتي بدورها توفر مناصب عمل جد معتبرة للقضاء على البطالة في إطار استقطاب الاستثمار، إلا أنه يظل دون مستوى الطموحات والقدرات التي تزخر بها الجزائر في شتى الميادين.

نتائج الدراسة:

من خلال دراستنا توصلنا إلى استخلاص النتائج التالية:

- ✓ أوصلتنا إلى عدة حقائق منها ماهية تاريخية من خلال جمع بيانات المتغيرات، ومنها ما هي مستقبلية بتطبيق النموذج القياسي.
- ✓ رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية لمحاولة معالجة ظاهرة البطالة إلا أنها بقيت مرتفعة سنة 2015 بنسبة 11.2 في المائة.
- ✓ سمحت لنا بمعرفة أهم الخصائص والميزات التي يتمتع بها النموذج القياسي.
- ✓ سمحت لنا بقياس مدى قدرة تدخل الدولة من أجل إحداث استقرار في سوق الشغل والتخفيف من حدث مشكلة البطالة.
- ✓ هذه البرامج والآليات التي اعتمدتها الدولة من أجل الحد من الظاهرة هي مجرد حلول مؤقتة وظرفية.

التوصيات

وبناءا على النتائج المتوصل إليها نقترح مجموعة من التوصيات:

- ➢ العمل التنويع في آليات دعم الاستثمار من أجل الوصول إلى رغبات الفئة العاطلة عن العمل ومن أجل تحقيق التوظيف الأمثل للمورد البشري.
- ➢ توسيع عمليات دعم وترقية مناخ الاستثمار حتى تزيد الاستثمارات من طاقتها الإنتاجية من أجل الزيادة من طاقتها البشرية.
- ➢ رفع القيود على الاستثمار من أجل التوظيف للفئة العاطلة.
- ➢ توسيع مهام الهيئة المكلفة بالاستثمار لتوفير كل المعلومات إلى المستثمر وتسهيل الوصول إليه.
- ➢ القضاء على البيروقراطية وتوفير الشفافية في المعلومات وتطوير الأسواق المالية وعصرنه عمل البنوك بما يتلاءم ومتطلبات المستثمرين.

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

1-المراجع والكتب العربية:

- عمر صخري، "**الاقتصاد الكلي**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.
- ناظم محمد نوري الشمري، "**أساسيات الاستثمار العيني والمالي**"، دار وائل للطباعة والنشر، ط1، عمان، الأردن، 1999.
- طلال كداوي، "**تقييم القرارات الاستثمارية**"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، 2008.
- مروان شموط وكنجو عبود كنجو، "**أسس الاستثمار**"، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات، ط2، مصر، 2010.
- طاهر حيدر حردان، "**مبادئ الاستثمار**"، المستقبل للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن 1997.
- زياد رمضان، "**مبادئ الاستثمار المالي و الحقيقي**"، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 1999.
- عبد السلام أبوقحف،"**اقتصاديات الاستثمار الدولي**"، الطبعة 6.
- أميرة حسب الله محمد، "**محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر**".
- محمد مطر، "**إدارة الاستثمارات الإطار النظري و التطبيقات العملية**"، دار وائل للنشر، ط4، عمان، الأردن ، 2006.
- ندى عبد الوهاب، "**مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي (دراسة تحليلية تطبيقية)**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.
- هيثم الزغبي، حسن أبو الزيت، "**أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي**"، دار الفكر، الأردن،2000.
- مصطفى سليمان وآخرون،" **مبادئ الاقتصاد الكلي**"، دار المسيرة، الأردن،2000.
- مدني بن شهرة، « **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل "التجربة الجزائرية"**، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن 2009.
- خالد الزواوي،" **البطالة في الوطن العربي المشكلة والحل**"، مجموعة النيل العربية، مصر، 2004.

- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، رمضان محمد احمد مقلد، "**النظرية الاقتصادية الكلية**"، بدون ذكر دار النشر، مصر، 2004.

- خالد واصف الوزني، أحمد حسن الرفاعي، "**مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظري والتطبيق**"، الطبعة الثالثة، دار وائل، عمان، 2000.

- رمزي زكي، "**الاقتصاد السياسي للبطالة**"، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب (مجلة عالم المعرفة)، الكويت،1998.

- محمد فوزي أبو السعود، "**مقدمة في الاقتصاد الكلي مع التطبيقات**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.

- علي حنفي، "**الإدارة المالية المعاصرة**"، ديوان المطبوعات الجامعية، ط1، الجزائر، 1992.

- عبد القادر عطية ،" **النظرية الاقتصادية الكلية** "،دار الجامعة للكتب ، مصر ، 1997. ادم – مهدي محمد ،" **الدليل لدراسات الجدوى الاقتصادية**" ، الشركة العالمية للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 1999.

2- المذكرات:

- الزين منصوري، "**آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة تمويل التنمية الاقتصادية**"، أطروحة دكتوراه العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر2006.

- عمار صايفي، "**محددات الاستثمار المحفظي و آثاره على أسواق الأوراق المالية**"، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2009/2008.

- حسني علي خريوش وعبد المعطي رضا أرشيد، "**الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق**"، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، عمان، الأردن، 1996.

- ناجي بن حسين، "**ورقة بحثية بعنوان دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر**"، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر.

- ناجي بن حسين، "**دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر**"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2007/2006.

- شوق فوزي، "**التحليل النظري والكمي لظاهرة البطالة في الجزائر خلال الفترة1990-"2006**، رسالة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2008-2009.

- ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، "**البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد**"، ديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

- بن طحين محمد عبد الرحمان، "**دراسة قياسية لسوق العمل في الجزائر خلال 1970-2008**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نمذجة اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2010-2011.

- ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، "**البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

-عبد الرحمان العايب، "**البطالة واشكالية التشغيل في اطار برنامج التعديل الهيكلي – حالة الجزائر –** "، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، **تخصص تحليل اقتصادي**، جامعة الجزائر، 2003-2004.

- ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، "**البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برنامج التعديل الهيكلي للاقتصاد م-حالة الجزائر-**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

- قوجيل محمد، "**تقييم الأداء الوكالة الوطنية لتدعيم تشغيل الشباب في إنشاء ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات المصغرة والمنشأة في إطار فرع ورقلة-**"،رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة ،2008.

3- ملتقيات

- عبد المجيد قدي، **%المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المناخ الاستثماري، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية**"، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، 09/08 أفريل 2002.

- عبد المجيد تيماوي و مصطفى بن نوي، "**دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في دعم المناخ الاستثمار**"، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، جامعة الأغواط، الجزائر،18/17 أفريل 2006.

- عبد الله غانم، حمزة فيشوش، "**إجراءات وتدابير لدعم سياسة التشغيل في الجزائر(المساهمات وأوجه القصور)**"،الملتقى الدولي حول: استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بالاشتراك مع مخبر الاستراتيجيات الاقتصادية في الجزائر، جامعة المسيلة، يومي 15-16 نوفمبر 2011.

- درحمون هلال، ترير علي، **استراتيجية التشغيل في الجزائر ودورها في معالجة البطالة، الملتقى الدولي حول "استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة"**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة ، يومي 15-16 نوفمبر 2011.

- عقالي فضيلة، مداخلة بعنوان: "**البطالة (تعريفها، أسبابها وأثارها الاقتصادية–سياسة التشغيل في الجزائر–"، الملتقى الدولي حول "استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة"**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة لمسيلة، يومي 15و16 نوفمبر 2011.

الموقع والمجلات:

- دبون عبد القادر، السويسي هواري، "**أثر الخوصصة في الجزائر على وظيفة تسيير الموارد البشرية في المؤسسة**"، مجلة الباحث، العدد الثالث، الجزائر، 2005.

- موقع البنك الدولي.

الفهرس

الفهرس

الملخص

شكر وتقدير

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

مقدمة عامة: أ

الفصل الأول: أساسيات حول الاستثمار **13**

تمهيد: **13**

المطلب الأول:ماهية الاستثمار 14

المطلب الثالث: أنواع وأهداف الاستثمار 19

المبحث الثاني : المناخ الاستثماري **24**

المطلب الأول: مفهوم المناخ الاستثماري 25

المطلب الثاني: المبادئ الأساسية للمناخ الاستثماري: 27

المطلب الثالث: الإطار العام لمناخ الاستثمار الجيد و عناصره 28

المبحث الثالث: المقومات الأساسية للاستثمار. **31**

المطلب الأول: أدوات الاستثمار ومكوناته 31

المطلب الثاني: مجالات الاستثمار 38

المطلب الثالث: مقومات الاستثمار 40

خلاصة: **41**

الفصل الثاني: واقع البطالة في الجزائر **40**

تمهيد **40**

المبحث الأول : واقع البطالة في الجزائر **41**

المطلب الأول : مفهوم البطالة وأنواعها 41

المطلب الثاني: أسباب وخصائص البطالة في الجزائر 46
المطلب الرابع: الآليات المعتمدة لمواجهة البطالة في الجزائر 48
المبحث الثاني: الدراسات السابقة 52
المطلب الأول: المذكرات 53
المطلب الثاني: الملتقيات 54
خلاصة 55

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر الاستثمار للحد من البطالة في الجزائر 58

تمهيد 58
المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستعملة 59
المطلب الأول: الطريقة المستعملة في الدراسة 59
المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة 66
المبحث الثاني: عرض النتائج ومناقشتها 69
المطلب الأول: عرض النتائج 69
المطلب الثاني: مناقشة النتائج 73
خلاصة 74

خاتمة عامة 75

قائمة المصادر والمراجع 77